



PROVISIONAL

A/31/PV.22

15 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة العادية والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد امبراسنغ (سرى لانكا)

ثم : السيد مورينو مارتينيز (نائب الرئيس) (الجمهورية الدومينيكية)

ثم : السيد هاري (نائب الرئيس) (استراليا)

— خطاب سعادة السيد اريك م . غيري ، رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد الشطي (تونس)

(يتبع)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها باربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من هذا المحاضر .

وحيث ان هذا المحاضر وزع في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70127/A

القيت الكلمات من (تابع) :

(فولتا العليا)	السيد كابور
(اسرائيل)	السيد آلون
(الصومال)	السيد قاسم
(البرتغال)	السيد دى ميديروس فيريرا
(بنغلاديش)	السيد خان

افتتحت الجلسة الساعة ٣/٣ بعد الظهرخطاب سعادة السيد اريك م . غيرى رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها

الرئيس ، (الكلمة بالانكليزية) : سوف نستمع بعد ظهر اليوم ، الى بيان من رئيس وزراء ووزير خارجية غرينادا .

اصطحب سعادة السيد اريك م . غيرى رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها الى القاعة .

الرئيس ، (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي سرورى العظيم أن أرحب بسعادة دكتور اريك م . غيرى ، وأن أدعوه الى المنصة لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد غيرى ، (غرينادا) ، (الكلمة بالانكليزية) : فليزرغ نوركم أمام البشر ، حتى يروا طيب عملكم ، ويمجدوا أباكم الذى هو فى السماء . ان الانسان هو أعظم ما خلقه الله على الارض ، والانسان هو كل ما ابتكره بنفسه . ولكن - وكما قلت فى مناسبة سابقة - فان الانسان يخشى أن يفتح على مكنون نفسه .

سيادة الرئيس ، السيد الامين العام ، حضرات السادة وزراء الخارجية والوزراء الاخرين ، حضرات الاعضاء الموقرون ، سيداتي سادتي . أرى لزاما علي أن أعرب - باسم بلادى وحكومتي وباسمي شخصا - عن تهاني القلبية لكم ، ياسيادة الرئيس ، على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب العالى ، كرئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة . ان السجلات تشير بدون شك - كما ظهر ذلك فى التأييد الاجماعي الذى تلقيتموه - انكم بالتأكيد رجل ذو خصال عالية . ان خدمتكم ومساهمتمكم الهائلة فى الامم المتحدة واضحة تماما فى أذهان الامم التى تتألف منها هذه الهيئة الموقرة . ان هذا المنصب المالي جدا الذى انتخبتم له ، يمد علامة طريق أخرى فى حياتكم العظيمة . وأرجو أن تقبلوا تهانينا القلبية والخالصة مرة أخرى .

ان وفدى يشعر بالرضا لان الدورات السابقة قد حققت درجات متنوعة من النجاح فى اطار

الحاجة الى تخفيف التوترات العالمية ، وفي الادراك بأن الفروق في الظروف الاقتصادية بين الدول الصناعية الاكثر غنى وبين الدول الاقل صناعية ، لم تشهد أية تغييرات هامة . وفي الاعتراف بأن مبالغ هائلة تصرف على تطوير ونتاج الاسلحة العسكرية والمعدات المدمرة الاخرى ، لما يزيد من تفاقم هذه المشكلات وغيرها من المشكلات العالمية الاخرى . ولذلك فنحن نشعر بقوة أن هذه الدورة يجب أن تستهدف أساسا تحقيق نتائج أكثر فعالية وأكثر أهمية . لقد اتهمنا عادة بأننا نتحدث كثيرا ، واننا فشلنا في تنفيذ بعض القرارات الهامة التي اتخذت ، واننا لم نتمكن من تحويل مشاعر الجمعية العامة الى أعمال ايجابية .

وفي هذه المرحلة ، ياسيدى الرئيس ، أجد أنه لزاما عليّ أن أؤكد بأن رئيس وزراء لكسمبرغ الذى كان رئيسا للدورة السابقة للجمعية العامة ، قد وفر القيادة الضرورية لهذه المنظمة ، وخاصة خلال مختلف الازمات التي شهدتها العام الماضي . ونود أن نسجل اعجابنا وامتناننا لخدمته الهامة جدا .

نحن شعب وحكومة غرينادا ، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للسيد الامين العام الدكتور كورت فالدهايم ، لمجهوداته التي لا تكل ، وتفانيه الهائل ، ومهارته الدبلوماسية العالية ، التي لم تكن مفيدة فقط لحكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولكن أيضا لكثير من الدول غير الاعضاء فيها . ان قيادته قد ساهمت في التأكيد على أغراض وأهداف هذه الهيئة ، وفي الحفاظ على السلام ، وفي النهوض بالحرية ، وتحقيق الرفاهية والتقدم لجميع الشعوب . وأعتقد أنني أعرب عن آراء كل من اتصلوا بالدكتور فالدهايم ، حين أقول ان هناك القليل من الناس في العالم يتمتعون بمثل هذه الخلفية الممتازة ، وهذا البروز ، والذين ظلوا يتمتعون بالود والرفقة في معاملتهم مع الاخرين .

ان اعلان الامم المتحدة في عام ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة ، والضغط التي فرضتها الامم المتحدة والدول الاعضاء ، بيد وأنها قد أثمرت ، وان استقلال سيشيل يعد خطوة الى الامام في تاريخ منظمة الامم المتحدة ، وتاريخ هؤلاء الذين ناضلوا لكي يحققوا مبادئ واطار الامم المتحدة حول تصفية الاستعمار . وفي هذا الاطار ، فانني أعرب عن تهانينا لسيشيل التي أصبحت عضوا في هذه المنظمة . اننا قد سرنا معا في طريق تقرير المصير والحرية ،

وحصلنا على العضوية في منظمة الامم المتحدة ، ونحن جميعا نتطلع الى قيام هذا العضو الجديد بتقديم مساهمة جديدة في الكفاح المستمر لتحقيق تقرير المصير والحرية للشعوب والاقليم الباقية التي لا تزال تزرع تحت نير الاستعمار . اننا نؤكد - دون أية تحفظات - تأييدنا الكامل لمبدأ العضوية الكاملة في الامم المتحدة لجميع الدول ، وعليه فاننا - باحترام وتواضع - نناشد جميع الاطراف المعنية أن تؤكد على هذا المبدأ حين تناقش شعوب جمهورية فيتنام الموحدة وكوريا ، وفي الواقع فاني أشعر بشدة أن الامم المتحدة ملتزمة باتخاذ الاعمال الايجابية والضرورية لادخال هذه الدول في أسرة الامم المتحدة في أسرع وقت ممكن .

اننا نود أن نعرب عن تعازينا لجمهورية الصين الشعبية لوفاة قائدها العظيم . وفي كلمتي الاخيرة أمام الدورة الثلاثين للجمعية العامة أشرت الى زاوية برمودا ، التي تعد مثالا للظواهر التي لا تزال تحير الانسان ، وقمت بمناشدة الامم المتحدة باقامة قسم لاجراء الابحاث النفسية . واني أعرب عن أسفي لان الاعمال الايجابية لم تتخذ بعد في هذا الشأن ، ومع ذلك فاني على ثقة من أن هذه الفكرة لم تمت ، وأن بعض الاجراءات الايجابية سوف تنبع من هذه الهيئة العالمية ، التي سوف تحصل على التأييد الكامل والتعاون من الجامعات والمؤسسات العلمية التي تقوم باجراء بعض الابحاث ، بدرجة أقل ، وبعض الخبرات في مجال المعرفة النفسية . وأعتقد أنه على هذه المنظمة أن تعطي دفعة واتجاها لهؤلاء الذين يعملون في ذلك المجال بالذات ، وأن تتخذ الخطوات الايجابية لتنسيق هذه الجهود . ونحن نرى أن أهمية الابحاث النفسية لا تنطبق فقط على الناحية العلمية البحتة . في هذا المجال من مجالات المعرفة الانسانية هناك بعض الاجابات للمشكلات التي واجهت البشرية منذ القدم .

وكما أن هذا الكوكب هو التراث المعترف به أنه لكل البشرية ، فان المعرفة أيضا يجب أن يشارك فيها الجميع ، من أجل منفعة البشرية كلها ، وعلى هذا الهدى لماذا يستمر اعتبار ظاهرة الأطباق الطائرة ، كما قد تسمى أحيانا ، سرا ، بينما توجد في سجلات بعض الدول معلومات مقيدة وبيانات أخرى عنها . وان نقرر أن بعض البلدان تعتبر أن هذا من المصلحة العسكرية ، فانني أحث الآن بأن تتخذ وجهة نظر مختلفة ، لأنني أعتقد ، اعتقادا راسخا ، بأن العالم قد أصبح مستعدا وقابلا ومتقدما ، بما فيه الكفاية ، لقبول هذه المظاهر ، فيما يتعلق بالانسان ووجوده على ظهر هذا الكوكب ، وفيما يتعلق بكوكب الأرض وبالحياتة في الفضاء البعيد عن الأرض .

هذا وأعرض ، باحترام ، انه من الطح والمهم أهمية حيوية للعالم أن يتخذ نظرة جديدة بالنسبة لمفهوم حقوق الانسان . انني أشعر ، شعورا قويا بأن الذين أسسوا مبادئ حقوق البشرية ، التي بلغت ذروتها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر في ١٩٤٨ ، كانت لديهم أفكار مختلفة تماما عن الأفكار السائدة ، على ما يبدو ، في بعض الأوساط عند التحدث ، في يومنا هذا ، عن حقوق الانسان . دعوني أقول الآن أن حقوق الانسان لا يجب - أكرر " لا يجب " - أن تفسر على انها ذو اتجاه واحد من أجل الأفراد الأشرار وجماعات صغيرة من المغربيين الذين تتركز أهدافهم واغراضهم في الاخلال بالسلام والوثام في المجتمع ، وهم يحاولون قلب الحكومات والمؤسسات . وفيما يرتكبه هؤلاء من أعمال العنف والارهاب والفضوى والخطف والحرائق ، وغير ذلك من الافعال الاجرامية والتهديد بأمن المجتمع ، يوجد دائما صوت عال بين الأفراد والمنظمات ، التي تقدم نفسها تلقائيا للدفاع ولتمثيل جميع هؤلاء الارهابيين والمجرمين والفضويين والخطافين ، عندما يمثلون ، وجهها لوجه ، أمام القانون . ان عدد هؤلاء الافراد والمنظمات ربما كان أكثر من أن يذكر هنا ، وهم يبذرون دائما انهم يعرضون أنفسهم كمستشارين ، فيشجعون بذلك اعمال هؤلاء المجرمين ويشجعونهم ، وأمثالهم ، على ارتكاب جرائم مماثلة . وعندما تتخذ حكومة أو عدة حكومات التدابير اللازمة ، التي تكفل حقوق الانسان لغالبية شعوبها لكي يتمتعوا بهدوء الذهن ، فانني كثيرا ما أتساءل هل الجماعات والافراد ، التي توالي الصياح ، مطالبة بحقوق الانسان ، ومحاولة التشهير والتقليل من شأن الحكومات الصالحة ، هل فكرت في اصدار تحذيرات لهؤلاء الاشرار من الافراد والجماعات قبل أن يرتكبوا جرائمهم ؟ ان حقوق الانسان يجب أن تعمل في اتجاهين . فاذا ما

اختطف طفل ربما حرم اكثر من ٩٩ في المائة من السكان من حقوقهم الانسانية في أن يناموا في هدوء ، لأنهم لا يعلمون ابن من سيختطف في المرة المقبلة . وهكذا الأمر عندما يحرق بناء ، أو يفجر أو عندما يطلق الرصاص على رجل ، أو عندما تختطف طائرة ، أو عندما ترتكب أفعال أخرى من العنف والفضوى لكان في ذلك اعتداء على حق الانسان في هدوء الذهن . فاذا كان للصائحين بحقوق الانسان أن يصيحوا ، فان عليهم أن يفعلوا ذلك في مثل هذه الحالات وليس عندما يوضع المجرمون ، وجها لوجه أمام القانون . انه ليس من حق الحكومات فحسب ، بل من واجبها أن تتخذ تدابير وقائية لصيانة سلامة وأمن أرواح جميع الشعوب وممتلكاتها وسلامتها . هذه هي الآراء الخاصة بمفهوم حقوق الانسان التي أود أن أطرحها امام هذه الجمعية العامة .

والآن ، هناك موضوع آخر غير بعيد عن موضوع حقوق الانسان ، وهو حقوق المرأة ، ان من الجلي ، عادة ، ان عبارة حقوق الانسان تقصر على حقوق الرجل ، وتميل الى استبعاد النظر الى حقوق المرأة نظرة متساوية . وبالطبع لن نكون بهذه السذاجة الى حد عدم الاعتراف بأنه بالرغم من كل الطنطنه ، وبالرغم من كل المؤتمرات ، وبالرغم من جميع الاجتماعات والندوات ، وبالرغم من اعلان سنة ١٩٧٥ باعتبارها السنة الدولية للمرأة ، بالرغم من كل هذا يجب ألا تصل بنا السذاجة الى هذا الحد ويجب أن نكون واقعيين ، وان نواجه الحقيقة . ففي الواقع لم يفعل الرجال الذين يتولون السلطات شيئا يعطي الدفعة الضرورية والتعاون والمعونة الضروريتين لتطوير قضية المرأة أو لوضعها على العتبه كشريكة من الدرجة الثانية في المجتمع البشرى في مجموعه . في نواح عديدة من العالم اليوم ، لازالت النساء محرومات من الحرية ومن شغل بعض المناصب ، في الحكومات والمؤسسات العامة والمؤسسات التجارية ، ومع ذلك فان القليلات اللواتي هيئت لهن الفرصة في ذلك قد نجحن نجاحا فائقا في جميع الحالات . بشعور عميق وصراحة كبيرة ، ادعوا الذين يعينهم الأمر أن يقللوا من الكلام والمؤتمرات والندوات والتخطيط ، وان يتجهوا نحو العمل الايجابي . فان العالم اليوم يدعو الى العمل ، لا الى هذا السيل من المتحدثين الأقوياء الذين يبيدو انهم يشبعون الجوبأمال مجيدة ، ولكن بأمال فقط . والآن ونيابة عن نساء العالم فانني أستصرخكم : ضعوا الوعود موضع التنفيذ .

هذا وان كانت الامم المتحدة والكثير من المنظمات العامة والخاصه ، في جميع أنحاء العالم، قد كرست نفسها لاتخاذ خطوات هامة ، في سبيل تقديم الحماية العاجلة واللازمة للبيئة البشرية ، فاننا نعتزف جميعا بأن هناك الكثير مما يشق عمله لضمان سلامة وصيانة كوكبنا ، من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة ، كمهل ملائم . ومع ذلك توجد عناصر ، اكثر من اللازم ، هدامة وضاره ببيئتنا ، وضارة ، بصفة خاصة ، بالكائنات البشرية في العالم . ونحن على ثقة تامة ، مع ذلك ، في أنه في حالات كثيرة فان هذه العوامل ، التي تضر ببيئتنا البشرية ليس سببها أى خبث أو أنانية أو عدم اعتبار لجيراننا ، بل يجب ارجاعها بحق الى نقص المعرفة التكنولوجية وسوء التخطيط والاطاء في وضع السياسات اللازمة . ويبدو انه من العاجل والمهم اعادة توجيه مهارتنا التكنولوجية وتحويلها من صناعة الاسلحة والمعدات الهدامة الى ازالة التلوث .

هذا ، ويسرني أن أنقل ان غرينادا خالية من أى شكل من أشكال التلوث . وبالرغم من ذلك ، ولاننا مدركون تماما الاضرار التي قد يسببها التلوث فقد أنشأنا ، مؤخرا ، ادارة لانساء البيئة كقرع من وزارة موجودة فعلا . وهذا يتمشى مع سياستنا التي تقضي بالأنا ندخل في زمرة سبل المتحدثين التي أشرت اليها ، بل ان نظل منفذين وعاملين ، ويجدر أن نذكر انه بالرغم من حجم بلدنا فقد حولنا دائما الى عمل الأفكار والفلسفات التي نتحدث عنها .

قد قدمنا الدليل الواضح على نضالنا ، في سبيل مساواة المرأة ، عندما كنا السبب في تعيين المرأة الأولى والوحيدة كمحافظة في الكومنولث منذ سبع سنوات مضت ، وعندما قبلت غرينادا عضوا في الامم المتحدة وجدنا انه من المناسب تعيين السيدة ماري جوزفين ماك انتير كسفيرة فوق العادة ومفوضة في واشنطن (ولاية كولومبيا) ، والتي شرفت بظرافتها الهيئة الدبلوماسية في هذا البلد ، كاحدى نساء القديلات اللواتي يشغلن منصب سفير . وفي غرينادا ، فان النساء يخذن في جميع مستويات الخدمة ، وعلى سبيل المثال اذكر السكرتير الدائم في وزارتي ، انها امرأة تشرف على ادارة التخطيط والانماء والتدريب ، ويوجد عددا من نساء غرينادا الجميلات اللاتي يشغلن مراكز مرموقة في خدمة بلادى .

وفي الوقت الذى دار فيه حديث طويل حول دعم الشباب ، لنا الدولة الاولى في البحر الكاريبي التي قامت بانشاء وزارة لانماء الشباب والرياضة ، منذ تسع سنوات ، ويشعور من الفخر ، انتهمز هذه الفرصة لكي ادعوكم لزيارة بلادنا الجميلة غير الملوثة - التي تعتبر درة الغرب - في أى وقت من الاوقات التي ترغبون زيارتنا فيه ، وسوف نرسل الدعوات الرسمية الى حكوماتكم وشعوبكم في الوقت المناسب .

ان موضوع البيئة البشرية لا يمكن أن يكون تاما الا اذا القينا ببعض الملاحظات بشأن نوعية الحياة لبعض الاخوة والاخوات في مختلف انحاء العالم ، وخاصة هؤلاء الذين كانوا يخضعون للحكم الاستعماري ، والذين اختاروا عدم العيش تحت القسوة الاقتصادية الاستعمارية . اننا اليوم نجد ان كلمة الحرب لها معنى يقتصر على النزاع بين الامم التي تحارب من اجل الاراضي والقوة . ولكن هناك موقف لا نتحدث عنه هنا ، هو تلك الحرب العنيفة والقاسية ، الحرب الاقتصادية . اننا في غرينادا تعرضنا لهذه الحرب ، وبعد قرنين من الحكم الاستعماري ، حققت غرينادا تقرير المصير دون اية مساعدة اقتصادية من الدولة الاستعمارية التي كانت تملّي علينا سياستنا التجارية وتراقب بالتالي كل جوانب حياتنا .

والواقع ان المحافظين والمديرين ورؤساء الشرطة وكبار الموظفين ، كانوا قد فرضوا علينا في الوقت الذى كانوا يتقاضون فيه مرتباتهم منا ، واليوم ، ورغم وجود اتفاقيات للمساعدة ، فان تلك القوى تطبق التكتيكات من اجل خلق الصعوبات امام تنفيذ برامج التنمية في بلادنا . وذلك بمهارة دبلوماسية لطيفة واعتذارات متقنة .

وهناك ايضا شكل اخر من اشكال العدوان الاقتصادي الذى تمارسه بعض الدول الغنية ، التي تعلن عن التزامها بتقديم اشكال التعاون الاقتصادي لبعض الدول التي تحتاج اليه ، وفي معظم الحالات ، فان هذه الالتزامات لا تتحقق ، وفي بعض الحالات القليلة ، مساعدات بسيطة قدمت لنا . ان الضرر الذى لحق بالدول النامية نتيجة لذلك ، قد ادى الى معاناة هائلة ، مما زاد من الشعور بالاحباط والمرارة لدى تلك الدول . والدول الغنية ايضا . فمن الامور السيئة ، الا تقدم مساعدات ثنائية في بعض الحالات والظروف الخاصة ، ولكن الاسوأ من ذلك أن تعلن عن التزامات ولا تقوم بتنفيذها .

سيدى الرئيس ، اسمحو لى الان ان الخص النقاط الاساسية ، لمساهمتي في هذه الدورة الحادية والثلاثين أولاً ، كنت اود ان اكرر الدعوة من اجل انشاء ادارة او وكالة تقوم باعمال البحث النفسى ، اما النقطة الثانية ، فهي ان اطلب الى الدول المعنية ان تشارك مع الحكومات والشعوب الاخرى في قارتنا وفي ارضنا ، المعلومات الخاصة بالاطباق الطائفة . والنقطة الثالثة انما تتركز في حقوق الانسان . والنقطة الرابعة هي المطالبة بحقوق النساء ، واتخاذ اجراءات فعالة بشأنها . اما النقطة الخامسة فتتعلق بالحفاظ على البيئة البشرية ، والنقطة السادسة هي محاربة العبودان الاقتصادى الذى ترتكبه البلدان الاستعمارية ، والنقطة السابعة والاخيرة هي اني اقترح ان الوقت قد حان — والشعوب الان رافهة ومستعدة — لدراسة مفهوم اله واحد ، وذلك الاله الذى نسميه الله ، وياويه ، وجيهوفا ، وجاه ، وكريشنا ، وشنتو ، أو اى اسم آخر .

انني لا اعلم ما اذا كان هذا الموضوع قد يؤدى الى بعض المجادلة ، ولكنني اتحدث دون خوف من التحديات ، فليس هناك موضوع اكثر اهمية على هذه الارض من هذا الموضوع ، وانني ادعو قادة العالم السياسيين والفلسفيين والقادة الروحانيين ، والمذهبيين والدينيين ، ان ينظروا في اهميته وفي طابعه الملح . ان القادة في بعض الاحيان ، يستبعدون الموضوعات شار الجدل ، لاسباب متعددة ، اننا نقبل توارث هذه الارض كأرضنا الطبيعية ، ونقبل أن يكون العالم مقسم بين من يقبلون ويعربون عن فلسفة الكيان السامي الشامل ، وبين القسم الاخر الذى لا يقبل بذلك الكيان السامي ، ومع ذلك ، اود ان اقول الان ، ان كل انسان رشيد يقبل داخل ضميره وجود قوة اعظم من الانسان . اما الاختلافات فهي اختلافات في المفهوم ، لا في اى شيء اخر . واكرر سيادة الرئيس ، انه ليس هناك اختلاف داخل ضمير الانسان غير اختلاف المفهوم .

هناك الكثير من الفلسفات والمذاهب التي خرجت عنها ديانات كبيرة ، ولكن اذا نظرنا الى اى دين او اى مذهب ، واذا انتقلنا الى الكثير من الاماكن التي تؤيد نفس الدين ، فهناك اختلافات في مفهوم الكيان السامي ، وأود ان اقول ان اية مجموعة دينية او مذهبية او روحية — ولا اقول ان هذه المجموعات عليها ان تقبل بمفهومي — ولكنني اود ان اقول ان الوقت قد حان لقادة العالم ان يبحثوا هذا الموضوع ذا الالهية الكبرى ، وان يجتمعوا معا بقلوب وان هان مفتوحة من اجل مناقشات ودية . بينما لا احاول فرض مفهومي الخاص حول الرب او الله على الجمعية العامة ، فانني اعتقد

انه لن يضر في شيء ، اذا ما قلت ان الانسان قد وضع قيودا على مفهوم الكيان الشامل في مختلف اشكاله ، فالبعض يعطيه احجاما ، والبعض يعطيه جنسيات ، بنفس الطريقة التي حددنا بها الزمان وقيوده وتوسعاته . وبنفس الطريقة التي اعطى بها الانسان لجسمه ، أهمية وسموا تفوق اى شيء آخر في كيانه هو ، ولم يدرك او ربما تناسى ان جسم الانسان هو مجرد دعا او غطاء او مكان يسكن اليه . ان الله ليس له شكل وليس له حجم ، وليس له لون ، وليس له سن ، وليس له جنسية .

انني لعلى يقين من ان هؤلاء الذين اتاحت لهم فرصة الادراك الكامل لما وراء ذلك الجسم الزائل ، والذين مروا في حياتهم بتلك الفترات من الروحانية خارج نطاق عالمنا الحسي — فالارض التي نعيش عليها هي عالم من الالوهام — هؤلاء سواء بطريق الصدفة ، أو اثناء تعبدهم وتأملهم ، لم يترددوا في قبول أن الله ليس له حدود ، وانه عليم وحكيم وقوى ومحب للطبيعة الانسانية . ان الله ينفذ الى كل شيء ويحكم في كل ما في الكون . ان الله نفسه هو ذلك النظام العالمي الذي يربط بين جميع الاشياء ، وهو مصدر الحياة ومركز الخلق . ومركز الضوء والحب والطاقة والروح والعقل والحس .

هل رجال الفضاء وهم يخلقون في الفضاء الخارجي ، أو حين يسيرون فوق سطح القمر ، هل يشعرون انهم خارج حدود الله الذي نعبده على الارض ؟ ان الله الذي نعبده هو الله الموجود في الفضاء الخارجي ، وعلى القمر ، وعلى جميع الكواكب الاخرى ، لانه رب الكون ، ورب المجرات في جميع العوالم ، ومع ذلك ، فان ذلك الرب موجود ايضا في ادق ما يتصوره ذهن انسان . وبعبارة اخرى ، فان الله موجود في كل مكان ، هو في داخلنا وخارجنا ، وفوقنا ، وحولنا . ان الله يملأ هذه القاعة بوجوده الحبيب .

ان الانسان قد حقق تقدمات عظيمة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وعليه يمكن للانسان ان يقوم بانشاء مبنى أو قاعة لا يخرج منها الضوء أو الصوت أو المغناطيسية أو الكهرباء ، ولكن الانسان لا يمكن أن ينال من شئ يحميه الله لان الله في كل مكان .

وفي الختام اسمحوا لي أن اكرر أن الفكرة وراء هذا الموضوع الاخير الذى أثرته تتمثل في اشارة بعض الاهتمام بين قادة العالم السياسيين والفلسفيين ، والصوفيين والروحانيين والدينيين والمذهبيين باعتراف وقبول شمولية الله . وهذا هو الضمان الوحيد لحل مشكلات التوتر في العالم ودعم السلام الدائم في العالم ، وأشكر الله لاعطائي الفرصة لكي أفعل ذلك ، والآن فاني أسأل قلوب وأنفها ن جميع الحاضرين هنا أن نقوم بالشكر الى نفس الكيان السامي بالطريقة التى علمنا المسيح أن نصلي لذلك الكيان السامي ، أباه وأبانا حين تقول :

أبانا الذى في السموات ، ليتقدس اسمك ، ليأت ملكوتك ، لتكن مشيقتك كما في السماء ، كذلك على الارض ، اعطنا خبزنا كفافنا اليوم ، واغفر لنا ذنوبنا ، كما نحن ايضا نغفر لمن أخذنا اليه . ولا تدخلنا في تجربة ، لكن نجنا من الشرير ، لان لك الملك والقوة والمجد ، الى الأبد آمين .

فليكن ذلك ، والحمد لله تمجد اسمك ، اعطنا اليوم خبزنا ، وابعدنا عن الاغراء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، وباسمي أود أن أتوجه بالشكر الى السيد اريك م. غيرى رئيس وزراء ووزير خارجية غرينادا للبيان الهام الذى استمعنا اليه .

والان أطلب من رئيس المراسم أن يصحب سعادته الى خارج القاعة .

اصطحب السيد اريك م. غيرى رئيس وزراء غرينادا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتحدث الاول على القائمة بعد ظهر اليوم أود أن أذكركم بالقاعدة التي وافقنا عليها في جلستنا الرابعة ، وهي أن يمتنع الاعضاء عن الذهاب لتهنئة المتحدث بعد الانتهاء من حديثه .

السيد الحبيب الشطي (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : سيادة الرئيس ، ان الوفد التونسي لمبتهج صادق الابتهاج بانتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة . وان نشيد بانتخابكم هذا فاننا محقون في الاشادة عن طريقكم بلدكم العظيم . فلقد قمتم شخصيا بدور عظيم منذ سنين عديدة كممثل قار لسرى لانكا لدى الامم المتحدة وبرهنتم عن خصال مشهودة عن الكفاءة وحسن المعاشرة خاصة اثناء رئاستكم للندوة العالمية لحقوق البحار ، مما جعلكم اجدر الناس بتولي رئاسة هذه الجمعية العامة التي نعلق عليها كبير الآمال نحن ابناء العالم الثالث وابناء البلاد غير المنحازة .

لقد اضطلعت سرى لانكا بمسؤوليات جسيمة في استضافتها للقمّة الخامسة لدول عدم الانحياز وقامت بلادكم بدور جليل في اشغال هذه الندوة . وان الشرف الذي أحرزته بلادكم في ذلك ليتسع الى سائر البلدان غير المنحازة ومنها بلادى ، هذه البلدان التي ستعمل حكومتكم وبعثتكم على تنسيق جهودها ومواقفها ازاء المشاكل المتعددة التي تواجه المجموعة الدولية .

ولا يفوتنا ان نتقدم الى السيد ثورن الوزير الاول لدولة لكسمبرغ بأحر التهاني لما برهـ عليه من مرونة وحكمة في الرأى في توليه الاشراف على اشغال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . فقد أثبت ما عهدنا فيه كرجل دولة من خصال مشهودة . كما يسعدنا ان نشيد بالمساعي التي ما انفك يبذلها السيد كورت فالد هايم باخلاص وتفان في خدمة المنظمة الاممية ومثلها العليا .

سيادة الرئيس ، لقد قررت الجمعية العامة لايام خلت وبالاجماع ، قبول دولة سيشيل ضمن المنظمة الاممية وهو بلد عضو في منظمة الوحدة الافريقية ، فيسعدنا أن نقدم بهذه المناسبة الى وفد دولة سيشيل أحرعبارات التهاني . ان هذا القرار يشكل بدون شك كسبا هاما في مسيرة المنظمة نحو الشمول . وكنا نود لو اتسع الى الجمهورية الاشتراكية الفيتنامية ، والى الجمهورية الشعبية لانغولا ، هذان البلدان الصديقان اللذان تربطهما علاقات شتى بتونس . فأملنا أن يتبوأ قريبا مكانهما ليساهما معنا في حل المشاكل الدولية المتعددة التي تواجه المنظمة الاممية .

فمن الواضح ان المشاكل الاساسية التي تشغل كافة الشعوب في العالم لم تجد لها خلال السنة الفارطة حلول نهائية ولم تعرف تطورات حاسمة . فسواء تحدثنا عن افريقيا الجنوبية او عن الشرق الاوسط وسواء تعرضنا الى قضية نزع السلاح او بحث نظام اقتصادى عالمي جديد فاننا نلاحظ أن السير نحو الحلول الحاسمة بطيء جدا ، هذا اذا جاز ان ننعث حركتنا بسير حقيقي نحو الحل . كانت سنة ١٩٧٣ سنة تحول في السياسة الدولية انبعث على اثرها امل عظيم متألف يسوده تكافل ويقربه الجميع ، ويقوم به الجميع ، لا فرق فيه بين الدول كبيرها وصغيرها وشرقيها وغربيها مصنعا وناميها . ولكن هذا الامل اخذ في التبخر شيئا فشيئا . وكانت سنة ١٩٧٣ موعدا لحرب اكتوبر بالشرق الاوسط ثم تلت ذلك ازمة الطاقة ثم تبع ذلك سقوط الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية على يد الشعوب الافريقية الصامدة .

هذه احداث اساسية ثلاثة تجاوز مفعولها المحيط الجغرافي الذي دارت فيه . واذا اضفنا الى ذلك ظهور الدولة الفيتنامية المستقلة الموحدة حق لنا ان نتحدث عن ميلاد عالم جديد ، وحق لنا التفاؤل بأن هيمنة الاقوياء ستسير نحو التفتت وان آمال الضعفاء حانت لها ساعة الاستجابة . لقد بان للناس ان ذلك حقيقة جديدة واضحة وهي ان التكافل بين بلاد المعمورة قاطبة اصبح أمرا واقعا فصارت المسألة التي تشغل بال الناس هي كيفية تنظيم هذا التكافل . ويستوجب هذا التكافل على الصعيد السياسى تحقيق ما تصبوا اليه الشعوب المظلومة تحقيقا سريعا وذلك باستئصال النظام الاستعماري والقضاء على التمييز المنصرى في افريقيا

الجنوبية ، وفي الشرق الاوسط بارجاع كافة الاراضي المربية المحتلة عنوة ورد ما للشعب الفلسطيني من حقوق شرعية في استعادة وطنه واستقلاله .

وعلى الصعيد الاقتصادي فان التكافل يستوجب الاستفناء عن النظام الدولي القديم الذي تهيمن عليه روح العهود الاستعمارية البالية وتمويضه بنظام اقتصادي جديد قائم على الاستقلال والمساواة .

فاين نجاح أحرزناه في هذه السبل منذ ثلاث سنوات ؟ نزر يسير والحق يقال . بل آل بنا الامر الى التساؤل هل ان ما كان بالامس امرا بينا أصبح اليوم أمرا مشكوكا فيه ومحل نزاع ؟ الا يزال العالم المتقدم يعترف بضرورة اقامة التكافل على المساواة أم يأمل من خلال تناقضات العالم الثالث ونزاعاته ابقاء دار لقمان على حالها ؟ .

وقد يحدث البعض نفسه ان الفرصة سانحة لاغتنام مشاكل العالم الثالث - هذه المشاكل القابلة للتنفيذ عند الاقتضاء - واقامة سد في وجه مطالب الشعوب التي تكافح للحصول على حقوقها السياسية هذه الحقوق التي تجر في اعقابها بالطبع حقوقا اقتصادية لا يضمنها الا النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يعمل على بعثه .

وربما كانت أبرز النجاحات التي توصل اليها في هذا الصدد البوادر التي ظهرت في افريقيا الجنوبية حيث يتجه الرأي الدولي نحو اجتماع متزايد على ضرورة وضع حد نهائي للتمسك الاستعماري في روديسيا وناميبيا .

وان الامل اليوم كبير في أن نشهد قريبا استقلال هذين البلدين الذين طال كفاهما في سبيل الحرية وقاسيا الآلام الكثيرة وضحايا بالمئات من الانفس المجاهدة .

وربما كان من الممكن تجنب هذه التضحيات الجسام أو على الاقل الحد منها لو أن كافة الدول وخاصة تلك التي تتحمل أكبر المسؤوليات ازاء السلم والأمن الدوليين لو أن هذه الدول ساندت وتابعت وطبقت القرارات العديدة التي ظلت الامم المتحدة ، تتخذها طوال السنين في فائدة هذين القطرين . على ان القضية لم تنته بعد بل بالعكس فالدول الافريقية مطالبة اليوم باليقظة والحذر حتى لا نفاجا باستقلال منقوص وحتى يسلم الحكم بيد الممثلين الحقيقيين للشعوب المعنية أعني حركات التحرير المعترف بها من طرف منظمة الوحدة الافريقية . واننا واثقون من أن المجموعة الدولية عامة والامم المتحدة خاصة سيرعيان هذه اليقظة ويساندانها .

اننا نأمل ونرغب هذا الانتصار العظيم الذي سيكون انتصار شعوب ناميبيا وزمبابوي أولا وبالذات وسيكون أيضا انتصارا لافريقيا وللتضامن الافريقي ويكون كذلك انتصارا لمنظمة الامم المتحدة التي كانت نظرتها من الاول الى هذه القضية نظرة صائبة عادلة .

وعسى أن نجتمع الرأي خلال هذه الدورة حتى نسهل على هذين الشعبين الافريقيين بلوغ استقلالهما في أقرب وقت ونقيهما الخسائر البشرية والعنف الاستعماري .

وعندئذ يمكننا تناول المشكلة الكبرى في افريقيا الجنوبية نفسها حيث لا يزال التمييز المنصري سائدا ولا تزال الاغلبية الافريقية مقصاة عن كل سلطان حقيقي . ان المقاومة في هذه المنطقة أصبحت تكتسي بصيغة نضالية تزداد ضراوتها من يوم الى يوم وأن الانفجار الذي أئذناه منذ سنوات عديدة وحاولنا تلافيه لم يكن هناك مناص من حدوثه . لقد نشأ في افريقيا الجنوبية جيل جديد يرفض مذلة الفصل المنصري ولا يطيق تحمله في المستقبل اطلاقا . ولم يبق لحكومة الاقلية الا أن تختار بين أمرين اما ان تقدم على التنازل الذي يحتمه الظرف الحاضر فتبقى على حظوظ التعايش والتعاون السلمي واما ان تمصر على سياسة الفصل الحالية مستترة وراء دويلات البانتوستانات المزعومة وتتعرض الى مخاطر مواجهة مهولة لن تكون عاقبتها الا والاعليها .

وفي هذا الصدد فقد تتبعمنا ببالغ الاهتمام المجهودات التي بذلها السيد كسينجس — لايجاد حل سلمي لهذه المشكلة الخطيرة ونحن نأمل ان تدخل الولايات المتحدة بكل نفوذها في قضية تمس السلام العالي وأقدس مبادئ البشرية سيكون فعالا وان الجهود المبذولة في أيلول/سبتمبر الاخير ستتواصل حتى ينتصر الحق والعدل .

ان هذا العناد المعتمد على خرافة التفوق البشري نجد له صنوه في الشرق الاوسط حيث تصر الحكومة الاسرائيلية على رفض الحلول السلمية وحيث ضاعت الآمال التي منينا بها أنفسنا في السنة الماضية اثر اتفاقات سيناء ولكنها لم تتبع بأى خطوة ايجابية . ويعكس ذلك فقد واصلت الحكومة الاسرائيلية متابعة الفلسطينيين بالدمار وبخضها ، لا داخل فلسطين المحتلة فحسب ولكن حتى في لبنان حيث ساهم تداخلها المقنع ومناوراتها المكشوفة في تعفين حالة معكرة تنطوي على مضاعفات خطيرة وتهدد مباشرة الامن والسلم الدوليين .

ان الشرق الاوسط اليوم أكثر منه في أى وقت مضى ، بركان مشبع خطرا . وان خطره لمن ينفك في تصاعد ما دامت اسرائيل تحتل عنوة قسما من البلاد العربية مسلطة على سكانها لونا ممن أبشع ألوان العسفا الاستعماري متحدية للاخلاق الدولية ورافضة على الشعب الفلسطيني حقه الشرعي الذي اعترفت به الامم المتحدة في استرجاع وطنه واكتساب استقلاله . لقد برهنت حوادث لبنان — ان كان الحق في حاجة الى برهان جديد — على ان السلم لن يعود ولن يستقر بالشرق الاوسط ما لم تستعد فلسطين استقلالها . وان الواجب يطلي علي أن أناشد البلدان العربية في المنطقة ان تتجاوز خلافاتها وتعمل على وضع اتفاق يضمن للبنان سيادته واستقلاله ووحدته ويضمن كذلك مصلحة القضية الفلسطينية التي تمثل كيانها اليوم منظمة التحرير الفلسطينية وسيكون هذا دور مؤتمر القمة العربي القادم الذي سيعقد في القاهرة قريبا .

ان معالجة الوضع في الشرق الاوسط تزداد تأكدا لان الحالة تزداد استعصاء فاسرائيل تواصل تكديس أحدث أنواع الاسلحة وأشد ما فتكا . والكل يعلم انه بات من المسلم به ان اسرائيل قادرة اليوم على استعمال السلاح الذرى بوسائلها الخاصة وعن طريق غيرها عند الاقتضاء .

ومع ذلك ، كما قال الرئيس بورقيبه من أعلى هذا المنبر في ايار/مايو سنة ١٩٦٨ " ان الشرق الاوسط لم يزد جديرا بتقدير البشرية جمعاء ، هذه المنطقة التي كانت مهد الرسالات الثلاث التي بعث بها الله مناديا عباده للسلم والاخوة " (جلسة ١٦٥٨ ، فقرة ٢٢) .

سيادة الرئيس ، وما دها قد تعرضنا الى التسلح الذرى ، فاني أريد القول ان تونس شديدة القلق أمام تكرار هذا الضرب من ضروب التسلح . فالكل يؤمن بخطورة هذه الاسلحة لكن ليس من السهل على أحد أن يرسم الخطة التي تسمح بصد هذا التيار الذى جرف بالدول المتوسطة نحو التسلح الذرى . ان بأى حجة وأى مبدأ يمكننا ان نعترض على الدول المتوسطة أو الصغرى اذا كانت لها الامكانيات التقنية والمالية الكفيلة باكتساب الاسلحة الذرية .

واثناء ذلك فاننا نشاهد البلاد النامية تنهك في سياق مد هس نحو التسلح واكتساب أجهزة وان كانت تقليدية الا أنها لا تقل عن الاخرى لا من حيث الدقة التقنية ولا من حيث بهائة التكاليف مما قد يعرقل المجهود الذى تبذله في سبيل التنمية ويحدث تذبذبا فادحا في عالم كم تحتاج حياة البعض فيه الى شيء من هذه الامكانيات المهدرة هذا تيار أصبح يقضي على عدد متزايد من البلدان ان تتزود بالاسلحة ولوضحت بما تتطلبه تنميتها من أسباب أساسية فكيف يمكننا والحالة هذه ان نتحدث عن بحث نظام اقتصادى عالى جديد ونحن لم نقنع بعد أنفسنا بضرورة الاقلاع عن هذا الاسراف في امكانياتنا ومواردنا ؟

سيادة الرئيس ، انقضت سنة منذ أن عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية السابعة للنظر في التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى . وقد صادقت هذه الدورة بالاجماع على لائحة بحثت في الناس كثيرا من الامل وكيف لا وقد اتفقت البلاد المتقدمة والبلاد النامية بحد عهد من المواجهة على اتخاذ سلسلة من الاجراءات الهامة وتعهد الجميع وخاصة البلاد المتقدمة بمساندتها .

وكنا نأمل أن تشهد السنة الماضية بدء الشروع في العمل بهذه الالتزامات حتى نقرب شيئا فشيئا من بحث النظام الاقتصادى العالى الجديد الذى وضعت مبادئه خلال الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وأحكمت أسسه في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ويؤسفنا ان نلاحظ اننا لم نحرك حتى هذه الساعة تقدما جديرا بالذكر . فقد التأم الندوة الرابعة للأمم المتحدة الخاصة بالتجارة والتنمية وناقشت فيما ناقشت الاجراءات الكفيلة بتطبيق البعض من القرارات التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة الا أن نتائج هذه الندوة كانت دون الآمال المعلقة عليها . وقل نفس الشيء عن ندوة باريس الخاصة بالتعاون الاقتصادى الدولى . فقد كنا نأمل ان تفصل ندوة باريس قبل نهاية هذه السنة في عدد من المشاكل المتأكدة ولكنهم انغمست في مناقشات سموها " تحليلية " ولم تتوصل هي الاخرى الى النتائج العملية المنتظرة .

وقد عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة عن " قلقه الشديد " أمام التباطؤ الذي مني به تطبيق القرارات التي جاءت بها لوائح الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة . كما عبر أيضا عن عظيم مشاغله نظرا الى ان النصف الاول من العشرية الثانية التي خصصتها الامم المتحدة للتنمية شاهد تهاونا فادحا في تحقيق الاهداف والاعراض والقرارات السياسية العامة المنصوص عليها في الاستراتيجية الدولية للتنمية " .

وهذه هي المشاغل التي تحيّر بال البلدان النامية ، وها هي اليوم تدعم من طرف منظمة
عديدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وان هذا التأكيد ليهيب المجموعة البشرية بأكملها ، أن
تضاعف الجهود لتذكية الخطة المفضية الى ايجاد النظام الاقتصادي العالمي المنشود .

نعم انه لا ينبغي أن نستسلم الى اليأس ولا أن نعود الى سياسة المواجهة العقيمة التي
عقدنا العزم جميعا على استبعادها خلال الدورة الاستثنائية السابعة في العام الماضي . بل من
واجبنا أن نواصل الحوار الذي انتهجناه ما دامنا صادقين في ارادتنا السياسية عازمين على الوصول
الى حلول تراعي مصالح كافة الدول ومصالح كافة البلدان النامية بغير استثناء .

ومن واجب الجمعية العامة أن تساعد بصفة فعالة على اكتشاف هذه الحلول وأن ترسم
التوجيهات الكفيلة بتيسير المفاوضات المقبلة ، لا في نطاق ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
فحسب ، ولكن في كافة الندوات الدولية الأخرى .

وفي رأينا يا سيادة الرئيس ، أن دورتنا الحالية ينبغي عليها في نطاق مشاغلها الاقتصادية
أن تعتني عناية خاصة بقضية الاستراتيجية الدولية للتنمية بالنسبة للعشيرة الثانية .

ونحن لا نستبعد امكانية مراجعة وثيقة ١٩٧٠ لأحكام ملامتها مع مقتضيات الظروف الجديدة ،
الا اننا لا نرى أي مبرر يحول دون شروع المجموعة الدولية في أقرب وقت ممكن في التفكير والتشاور
تمهيدا لوضع استراتيجية خاصة بالعشيرة الثانية مستوحاة من المقررات المتعلقة باحداث النظام
الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الدول الأعضاء ، التي سيناط بعهدتها النظر في المواضيع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي
والفني ، بين البلدان النامية ، ستلاحظ أن البلدان النامية ، حققت منذ الدورة الأخيرة تقدما
محسوسا في توثيق التعاون بينها ، ايماننا منها بأن قوتها على التفاوض من أجل بحث نظام اقتصادي
دولي جديد ، انما هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرتها على تنسيق امكانياتها ، ومجهوداتها ضمن
تعاون سليم ، يعود بالخير على الجميع .

ان مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز المنعقد بكونغرس وندوة مكسيكو الملتزمة أخيرا
مكننا هذه البلدان من ضبط برامج مدققة تأمل تحقيقها عملا بمبدأ الاكتفاء الجماعي واستنادا أيضا
على تفهم البلدان المتقدمة وعونها في الكثير من الأحوال ، وهي تكافل جميع الأقطار بعضها البعض .

وفي هذا الصدد ، فإن البلاد التي اجتمعت في المكسيك رأت عقد دورة في ١٩٧٧ ؛ وسوف تولي حكومة تونس كل اسهام لها في هذه المبادرة التي اقترحها الرئيس على بوتو لتوثيق الصلات بين بلادنا ، وتأکید فاعلية جهودها .

هنالك نقطة أخرى عظيمة الأهمية وينبغي أن نوليها اهتمامنا خلال هذه الدورة . وأعني مراجعة قطاعي الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي وتكييفهما على وجه يستجيب لمقتضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأن أهمية هذه المسألة تجعل لزاما علينا اجتناب التسرع حتى نتوفق في قراراتنا الى ادخال اصلاح حقيقي على طرائق عملنا وخاصة على الدواليب الأساسية من منظمنا مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيكون له هذه السنة شرف الاجتماع على مستوى عال ، بعيدا عن نوابه التقليدية وفي أرض افريقية ، تلبية للدعوة الكريمة التي وجهتها اليه حكومة ساحل العاج . لذلك فالرأي عندنا توخي الحذر وكل الحذر في هذه المراجعة حتى نقحم المنظمة في اضطراب قد يؤدي بما فيها من عناصر صالحة لم يبق مجال للشك في نجاعتها .

كلنا يعلم أن هناك قطاعات أخرى غير قطاعي الاقتصاد والاجتماع تتطلب المراجعة في الأمم المتحدة وأن هناك ما يدعو الى اعادة النظر في دور منظمنا وأساليب عملها . وقد شرع في القيام بدراسة من هذا القبيل خاصة بنزع السلاح . وانتم تعلمون أن عددا كبيرا من البلدان ومن ضمنهم تونس تود لو عززت فاعلية منظمة الأمم المتحدة بسلسلة من الاجراءات الحاسمة ولو أدى وضع هذه الاجراءات التي تحور ميثاق المنظمة نفسه .

هذا عمل ضروري لا مناص من متابعته وجميعنا ندرك انه عمل طويل النفس ، الا أن المشاكل التي تواجه المجموعة الدولية تكتسي في معظم الأحيان صبغة من الحدة ترى المنظمة نفسها ازامها مضطرة الى تحمل مسؤوليات متأكدة . فسواء تعلق الأمر بالحروب العنصرية التي تهدد افريقيا الجنوبية أو تعلق بالحالة المتعفنة في الشرق الاوسط ؛ فنحن مطالبون أن نقف في الأسابيع أو الأشهر القادمة موقف الحزم والعزم حتى تحظى قرارات الأمم المتحدة بما يجب من التنفيذ وحسبتي لا تحول المساومات الكبرى دون الحلول الدائمة التي ننشدها .

وليست تلك قضايا الافارقة ولا العرب وحدهم ، ومن باب أخرى ليست تلك قضايا الدول

الكبرى بمفردها . انها تلك قضايا تتصل بجوهر السلم والأمن في عالم تتضائل مسافاته من يوم الى يوم وتتداخل فيه القضايا تداخلا مطردا . فلا يمكن والحال هاته أن نسير نحو السلم الدولية الا اذا اتحدت على ذلك قلوب الامم جميعا ، ولا يمكن أن نتقدم نحو الأمن المشترك الا اذا اشتركت في ذلك جهود الجميع .

السيد كابور (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولا أن انتبه هذه

الفرصة ، لأتوجه بالشكر الى السيد ثورن رئيس وزراء الكسمبرغ، ووزير خارجيتها ، الرئيس السابق للمهارة وللصبر اللذين أظهرهما ، خلال دورة الجمعية العامة الصعبة ، في العام الماضي . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعرب لكم عن امتناننا ، وتهانينا بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . انكم رجل خبرة ، كما أن صفاتكم المتعددة في مجال الدبلوماسية سوف تكون ضرورية ، من أجل تسيير أعمال الجمعية العامة التي تواجهها - في بعض الأحيان - الصعوبات ، نظرا لتعارض مصالح أعضائها في أغلب الأحيان . كما أن الفريق الذى يساعدكم ، سوف يضع تحت تصرفكم الخبرة التي يتمتع بها في الشؤون الدولية ، وفي مداولات مجلس المشاورات هذا .

وأخيرا أود أن أتوجه بالتهنئة الى الدكتور فالدهايم الأمين العام لمنظمتنا ، على التفاني الذي أظهره في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها المجتمع الدولي لسيادته . لقد كانت مهمته مهمة صعبة نظرا لمختلف التقلبات ، التي تؤثر على الانسانية ، ولكنه كان يدرك دائما اننا في بداية عالم تدعو الحاجة فيه الى الحكمة ، أكثر من أى وقت مضى ، عالم يضطر فيه الانسان الى اللجوء للعنف للخروج من الضعف والسهولة . عالم تتفاب فيه الشهادات والأطماع الدنئة والحسابات التجارية على المنطق الانساني .

مرة أخرى نجتمع هنا في هذه الجمعية الموقرة لكي نتناقش ، ولكي نجد حلولا ملائمة لمختلف المشكلات التي يواجهها العالم ، حيث يختلط الخوف من الحق البشري ، مع الأمل في زكاء الانسان . وفي هذا الاطار فان فولتا العليا على استعداد لتقديم مساهمتها لانجاح منظمتنا .

منذ عدة سنوات كانت منظمة الأمم المتحدة تشن كفاحا ضد العدالة وضد حرية الانسان ، ومما لاشك فيه ان المنظمة قد حققت بعض النجاحات ، ومن ثم فقد أصبحت الأمل السامي من جانب البعض ، وهناك أيضا النجاحات التي تحققت هنا وهناك من جانب الشعوب التي تكافح بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة بفضل منظمتنا . هذه النجاحات يجب ألا تعد مناسبة للاعراب عن الرضا وراحة الضمير . اننا على استعداد للفرح لأن نجاح وانتصار الشعوب في أى مكان من العالم هو نجاح وانتصار لنا جميعا .

ويتعين علينا لذلك أن نعلن عن فرحنا لنجاح كفاح حركات التحرير في افريقيا ، وفي أماكن أخرى . وفي هذا المجال فان أحداثا ذات أهمية كبرى وقعت في العالم ، كما أن القوى الاستعمارية تلقت الهزيمة في تلك المناسبات . ويسعدنا أن نعلن عن فرحنا لاستقلال سيشيل وانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة .

وعليه فاننا نهني أنفسنا لأن السلام عاد الى فيتنام وكمبوديا . ولقد وجد هذان البلدان الوحدة التي أنكرت عليهما في الماضي .

وفي الوقت ذاته فاننا نتساءل عن أسباب عدم قبول جمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية أنغولا الشعبية في منظمتنا . فهما بلدان مستقلان ولهما جميع صفات السيادة ، ان حق الاعتراض سن جانب عضو دائم من أعضاء مجلس الأمن على انضمامها الى المنظمة هو أمر نعتقد انه بعد بمثابة سوء

استعمال لهذا الحق ، الذى أعطته بعض البلدان لنفسها ، والذى يتعرض للتشكيك فيه ، لأنه يساء استخدامه في كثير من الأحيان .

ولذلك فانه من الخطر أن ننسى أن بعض المنجزات قد تم تحقيقها خارج نطاق هـذـه المنظمة ، وفي بعض الأحيان رغما عنها لأن البعض منا لا يزال يدعي الحصول على بعض الميزات غير العادلة والخطيرة . ولذلك فان المهمة أمامنا لا تزال جسيمة وقد حان الوقت للتفكير في تجديد طرق العمل وطريقة التفكير ، وبرغم هذه الخطب الهائلة والعظيمة التي نقوم بالقائها منذ عدة سنوات ، فانه لا تزال هناك مشكلات الحرب والسلام والجوع والعدالة الأساسية وحرية الشعوب في الحصول على حلول مرضية لتلك المشكلات لتدعوني أذكر بعض الأمثلة .

هناك أنظمة الاقلية في افريقيا الجنوبية التي لا تزال تتحدى منظماتنا . وفي الواقع فانه في ذلك الجزء من القارة الافريقية فان نظام الفصل العنصرى البربرى ، رغم تأييد الدول الغربية فانه قد بدأ يختنق داخل نظام ، لا يمكن احتماله . وكما يعرف الجميع فان السياسة العنصرية في جنوب افريقيا قد توسعت وظهرت في الخارج متمثلة في عدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وفي الداخل في قمع بربرى ضد الذين يقفون أمام الفصل العنصرى . ان عدد الوتى من سويتو ومن الكسندرا ومن جوهانسبرغ والهجمات التي عانت منها زامبيا وموزامبيق انما هي شهادات يعرفها الجميع .

هذا في الوقت الذى نجد فيه أن فوستر وايمان سميث ومن يدعونهما يشنون هجمات ضاربه ضد السود . بينما لازلنا نحن نتحدث هنا عن حقوق الانسان ، التي يجب أن نحميها ونصوت على قرارات يظل معظمها دون تنفيذ . هل يجب أن يظل الموقف في هذه المنطقة من افريقيا شاهدا ناطقا على عجز منظماتنا . لعل التاريخ لم يزل يتسع لحل هذه المشكلات ، وعلى أية حال فان سكان هذه الأقاليم يعرفون تماما ماذا يريدون ، ولن تؤدي ثورتهم الى الوصول الى ما يريدونه . ان المناورات والتخويف ونزع الملكيات والتعذيب لن يفسير شيئا من هذا الأمر

ان حل مشكلات جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا لا يعرف سوى طريق واحد هو حكم الأغلبية . واذا ما كنا متنورين فانه يتعين علينا أن نتخذ الآن الاجراءات التي يمكن أن توصلنا الى هذا الحل سلميا ، الا أن البعض لزال متعنتا ، ويتمسك بمصالحة الانانية . والبدل واضح أمامنا . فمن واجبنا نحن الافريقيين أن نؤيد اشقاءنا الذين يحاربون من أجل تحقيق حريتهم أيا كان شكل كفاحهم .

وفي الشرق الأوسط مازالت القوى هي التي تتغلب على الحق . ان النزاع الاسرائيلي العربي لا يعرف سوى تهذئة خداعة يظهر مدى كذبها في المظاهرات التي يقوم بها السكان الفلسطينيين المحرومين من حقوقهم المشروعة بينما تعيث اسرائيل فسادا في الأراضي ، التي احتلتها بالقوة منذ سنة ١٩٦٧ .

ومنذ اتفاق فك الارتباط الذي أبرم في العام الماضي ، لم يتم احراز أى تقدم نحو السلام . ان موقف بلادى تجاه هذه المشكلة معروف تماما ، وكما قلنا في العام الماضي ، فالى جانب الجلاء عن جميع الأراضي العربية المحتلة ، فان اقرار سلام دائم في هذه المنطقة يجب أن يمسر بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتحقيق هذه الحقوق . ان أية تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تقوم على حل شامل يراعي جميع جوانب هذه المشكلة وفي هذا الصدد فان تقرير اللجنة لممارسة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يستحق تماما أن يؤخذ في الاعتبار بكل جدية .

وفي نفس المنطقة ، فوجئنا بمشكلة لبنان ، وان كان صحيحا ان هذا البلد كان يحتوى في داخله على عناصر المواجهة ، فاننا يجب ان نعترف بأن المجتمع الدولي لم يبذل اى جهد لحل هذه المشكلة التي ازدادت تعقيدا عن طريق اطراف بعيدة او قريبة لها مصالح فيها ولا يهتمها السلم او الخسائر البشرية ، ويحدونا الامل في ان يستطيع هذا الشعب الكبير ان يعرف ويتصرف على القوة التي بداخله للتخلص من مشاكله .

نحن نرى ان التوتر يزداد فجأة في شبه الجزيرة الكورية خلال عام ١٩٧٦ . واذ ما اتفق طرفا النزاع في هذا القطر على اتباع نفس الهدف ، أى وحدة القطر ، فان الطرق والوسائل السي تحقيق هذا الهدف تختلف اختلافا كبيرا . ومع ذلك ، هناك شيء مؤكد اكدناه نحن في فولتا العليا بأن مشكلة كوريا يجب ان تسوى سلميا بين الكوريين انفسهم بعيدا عن اى تدخل او مزاييدات خارجية . وان موقفنا يعتمد على المبادئ التالية : رفض نقل المشكلات الى الدول النامية ، ورفض القواعد العسكرية الاجنبية ايا كانت وفي اى مكان . وعدم الوصول الى تسوية الا بعد الحصول على موافقة السكان المعنيين .

ولذلك ، فاننا نرى ان انسحاب القوات الاجنبية الموجودة في هذه المنطقة انما هو امر ضرورى للسلم . وان ادخال الاسلحة الحديثة الكثيرة الى هذه المنطقة من العالم انما هو امر خطير للغاية .

وبالاضافة الى ذلك ، يجب على جميع الاطراف المعنية ان تبدأ محادثات لتستبدل بها اتفاقية الهدنة التي دامت لمدة ٢٣ سنة باتفاقية سلام او أى اتفاق آخر لقرار السلم في هذه المنطقة .

وعلى غرار ذلك ، فان قبرص لم تستطع ان تتغلب على الازمة الداخلية التي اثارها الغزو الخارجي . وبالرغم من قرارات دول عدم الانحياز وقرارات الامم المتحدة ، فان هناك اتجاها الى تقسيم هذه الجزيرة مما قد لا يعد امرا صالحا . واننا نؤكد ان سلامة اراضي جمهورية قبرص واستقلالها وعدم انحيازها يجب حمايته ، وأنه يجب تسوية المشكلات التي تواجه الجاليتين بروح من التفاهم ولصالح القطر بأكمله .

واخيرا ، ففي جزر القمر ، يجب ان نستبعد اى محاولة للتأثير على سلامة اراضي هذا القطر الذى هو عضو في الامم المتحدة .

اما على الصعيد الاقتصادي فان الموقف ليس بأفضل من ذلك .
 فبالإضافة الى المشكلات التي اشترت اليها الآن ، والتي تشكل مصدر القلق للجميع ، فان التطور الذي حدث في الايام الاخيرة في العلاقات الدولية ، قد ادى الى وضع يهدد التعايش السلمي الذي نريد اقراره لحماية الامم جمعاء .
 ان الازمات الاقتصادية المعاصرة قد جعلت العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية لها طابع هام . فقد اصبحت هذه العلاقات عاملا اساسيا لدعم السلم والامن الدوليين .
 ولا يمكن ان ينكر أحد ان انشاء نظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدالة انما يتطلب تغيرات اساسية للنماذج التقليدية التي سادت العلاقات الاقتصادية والتجارية .
 ان الازمات التي طرأت في السبعينات قد ابرزت لنا ان نظرية النمو التي شكلت حتى الآن اطار معالجة مشكلة التنمية ، لم تؤد الى التخفيف من فقر الجماهير ، او الى وقف الاستغلال ، او الى المساواة الاجتماعية ، او الى ضمان حق العمل .
 ومن اجل المساهمة على نحو فعال في ايجاد تغيرات هيكلية لازمة اشترك العالم الثالث اشتركا نشطا للغاية في المناورات الدولية المختلفة التي حدثت في الثلاث سنوات الاخيرة ، والتي ست جميع المجالات سواء من بيئة او مسكن او السكان او الاستخدام والتصنيع والمشكلات الغذائية وقانون البحار والمشكلات القطاعية الاخرى في مجال التجارة والتنمية .
 ولكن اذا ما ارادت الدول النامية البحث بطريقة صريحة عن حلول لهذه المشكلات عن طريق الحوار والمشاركة ، فان الدول المتقدمة تفرض عليها حوارا من جانب واحد .
 ان فولتا العليا مستعدة للحوار ولكنها لا يمكن ان تؤيد حوارا يستخدم كسلاح او كوسيلة للتهرب من الاعمال الملموسة . ان اي حوار يجب ان يقوم على الارادة السياسية الحقيقية للمشاركين فيه لاقامة علاقات اقتصادية دولية عاجلة وديمقراطية وفقا لاهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
 ولكن ، للأسف ، فان بعض الدول المتقدمة ليست مستعدة لقبول التحولات الهيكلية الاساسية التي يتطلبها انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وتحاول هذه البلاد بكل الوسائل الوقوف ضد الطلبات العادلة والمقترحات الرشيدة المقدمة من جانب الاقطار النامية لوضع حد لنظام ادى الى رفاهية اقلية والى الفقر المادي للاغلبية الساحقة .

على الدول المتقدمة ان تقبل ضرورة اجراء تغير جوهري في مستوياتها . ان مجرد قبول مقترحات مجموعة ال ٧٧ ، لا يكفي . يجب ان يبذلوا كل الجهود الآن حتى يمكننا الوصول الى الاهداف التي ينادى بها المجتمع الدولي منذ زمن بعيد .

ولكن ، للأسف ، مازالت هناك اعمال هامة وملحة تنتظر الارادة السياسية من جانب الاقطار المتقدمة حتى يمكن تنفيذها . وكما قال اميننا العام خلال الدورة الواحدة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في ابيدجان :

" حتى لو تم فرض الحوار الحالي والمفهوم المرتبط بالاقتصاد الدولي فرضا قويا ، فان الاجراءات الملموسة التي تم تنفيذها لتسهيل وصول منتجات الدول النامية الى اسواق العالم المصنع لم تحقق حتى الآن اى مدى يمكن ان يسمح للدول النامية ان تجد مكانها المشروع في هذا النظام العالمي " .

ان هذه الاقطار النامية قد قدمت مقترحات محددة بهدف حل مشكلاتها الاكثر اهمية والاكثر الحاحا ، اى تجارة المنتجات الاساسية ، ونقل الموارد ، والتصنيع ، ونقل التقنيات ، وزيادة الانتاج الزراعي . وهي تدعم مجهودات الدول النامية لتعزيز صلات التعاون فيما بينها .

لا يمكن أن ننكر أن الدول النامية قد أثبتت ارادتها السياسية ، لايجاد الحلول اللازمة للمشكلات الاقتصادية ، التي تهم المجتمع الدولي كله ، سواء على مستواها ، أو في اطار أكثر اتساعا ، وهكذا نرى أن الدول النامية ، قد كان لها مشاورات في مانيل ، وفي اسطنبول ، وفي كولومبو ، وفي العكسيك في الشهر الماضي ، وقد التقت كل من الدول المتقدمة ، والدول النامية في نيروبي وفي نيويورك ، وفي أبيدجان ، وفي جنيف ، حتي يمكن التوصل الى تعاون يكون أكثر فعالية . واننا دائما لانزال على استعداد لبذل الجهود المطلوبة للوصول الى اتفاق عام عن طريق الحوار ونرجو أن ينتهي أي تسويق غير مجدى في هذا الصدد .

وبالرغم من جميع الجهود الجادة ، التي بذلت في السنوات الاخيرة ، في العمل الذي يرمي الى تحديد الاحتياجات الاساسية للدول النامية حتى يسمح لها بالاشتراك وباحتلال المكانة التي تتطلبها ، في جو من العدالة والمساواة ، والاحترام المتبادل ، وفي البحث عن نموذج أكثر تنسيقا للحياة ، فان الاهداف المتواضعة للنمو التي وافقت عليها في الستينات ، قد لاقت كثيرا من الاخطار ولم تتحقق . وهكذا نلاحظ أن التقدم النسبي الذي أحرز في السنوات الاولى من عقد التنمية ، كان بطيئا جدا ، ولم يتجاوز معدل النمو في معظم البلاد النامية ٣ في المائة ، كما أن النمو السنوي للفرد الواحد بالنسبة للانتاج لم يتجاوز ٣ في المائة بينما كان الهدف المحدد للعقد الثاني للتنمية هو ٣.٥ في المائة وهذه المعدلات قد انخفضت بنسبة الثلث تقريبا ، في الفترة من ١٩٧٣ و ١٩٧٥ ، بل ان الاسوأ من ذلك ، أن الدول الاقل تقدما انما تتأخر باستمرار ، واننا نعرف ذلك تماما في فولتا العليا .

ان صادرات الدول النامية قد ازادت بنسبة ثقل قليلا عن ٤ في المائة سنويا ، وهو رقم يقل تماما عن الهدف المحدد في العقد الثاني للتنمية وهو ٧ في المائة ، وفي السنتين الاخيرتين ، فان صادرات المنتجات الاولى للدول المتقدمة ، قد ازادت بنسبة ٣ في المائة ، بينما قلت صادرات الدول النامية بنسبة ٦ في المائة ، وان العجز التجاري لمعظم هذه الأقطار قد انتقل من ٣٤ مليار دولار في ١٩٧٤ الى ٤٥ مليار دولار في ١٩٧٥ . كما ان خدمة الديون قد ازادت بصفة مستمرة ، فخدمة الديون الخارجية قد وصلت بالفعل الى ١٠ في المائة من قيمة صادرات الدول النامية . ان السعونة الخارجية التي تلقتها هذه الأقطار لا تكفي إلا سد خدمة ديونها . ان عجز ميزان مدفوعاتها الذي كان

١٢ مليار دولار في ١٩٧٣ ، قد وصل الى ٤٥ مليار دولار في ١٩٧٥ . وبالنسبة للدول الافريقية التي عرفت جميعها فوائض في ميزان مدفوعاتها يبلغ ٦٠٠ مليون دولار في ١٩٧٣ ، فان هذه الزيادات قد تحولت الى عجز يبلغ ١٥٠ مليون دولار في ١٩٧٤ وسوف يزداد العجز أكثر من ذلك بكثير في عام ١٩٧٥ .

وبالإضافة الى هذا الموقف الذي يثير القلق ، فهناك تشدد في شروط الاقراض ، مما يسبب مشكلات كثيرة لكثير من البلدان النامية ، فان احتياجات التمويل للدول النامية حتى نهاية العقد الحالي قد بلغت ٦٠ مليار دولار ، ومع ذلك فان العالم الذي لم يخصص الا نحو ١٥ مليار دولار للمعونة الانمائية العامة في ١٩٧٥ ، هو نفسه الذي ينفق كل عام ٣٠٠ مليار دولار لاحتياجات دفاعه .

أما في مجال المعونة الفنية ، فان برنامج الامم المتحدة للتنمية ، الذي كنا ننتظر منه الكثير ، فانه لا يملك الموارد اللازمة ، ليوافق بطريقة فعالة المهام الجديدة التي تكلفه بها الدول ان نقص الموارد يفسر التراجع الكبير للخطط والبرامج خلال ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، الذي أشر على بلاد مثل بلدينا التي كان يمكن أن تتجنب ذلك ، نظرا لموقفنا ووضعنا الخاص . وهكذا فان البلاد التي استفادت من معونة برنامج الامم المتحدة للتنمية سيقبل فيها تنفيذ المشروعات عمّا كان عليه في عام ١٩٧٢ .

اننا مازلنا نجذب اهتمام المجتمع الدولي بصفة خاصة الى موقف الاقطار الاقل تقدما ، والاقطار التي لا تطل على سواحل . ان الاجراءات الخاصة التي حددت لصالح هذه الاقطار ، لن تؤدي الى النتيجة المنشودة منها ، الا اذا ما أظهرت الدول المتقدمة الارادة السياسية اللازمة لتعبئة الوسائل المالية والفنية اللازمة لتنفيذ التحولات الهيكلية التي تتطلبها مواقفها الاقتصادية خلال الاربعة سنوات القادمة ، واذا لم تتم هذه العملية الجراحية ، فاننا نشك في أن تؤدي الحلول المؤقتة الحالية الى ما ينشده المجتمع الدولي بأسره .

وفي هذا الصدد ، فاننا نهني أنفسنا بالجهود التي بذلتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر التجارة والتنمية ، حتى تساعد الدول الاقل تقدما في البحث عن الحلول التي تلائمها أكثر من غيرها في مجالي التصنيع والتجارة ، وهذه فرصة أيضا لكي نشكر جميع الاقطار

المتقدمة والا قطار النامية ، التي لم تدخر أى جد سواء على الصعيد الشئني أو متعدد الاطراف ،
لمساعدتنا في حل مشكلاتنا الهيكلية الحالية ، واننا نأمل أن تستمر هذه الدول في هذا العمل
حتى تسمح لنا بايجاد ما نحتاج اليه ، للتغلب على مشكلاتنا الحالية ، والشروع في تنميتها
الاقتصادية والاجتماعية ، ولا زلنا في حاجة ماسة للغاية للمعونة المالية بأفضل شروط ممكنة ، نظرا
لان القطاعات التي توضع فيها استثماراتنا ليست قطاعات يمكن أن تطبق عليها معايير الربحية
الاقتصادية . وحتى يمكن أن نضمن التوازن الغذائي لسكاننا .

ان معدل النمو السنوى لم يبلغ الا نسبة تتراوح بين ٢ ، ٢٥ في المائة ، وهذا المعدل أقل من المعدل الذى وصلنا اليه خلال العقد الاول للتنمية والذى بلغ ٣ في المائة ، بينما المعدل الذى حدده العقد الحالى هو ٤ في المائة .

وقد نجم عن ذلك استيراد حبوب من جانب الاقطار النامية بلغت نحو ٣٩ مليون طن في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ أى ما يبلغ نحو ١٣ في المائة من الانتاج الداخلى ، أى نسبة مئوية مضاعفة للنسبة المئوية التى كانت موجودة في بداية العقد . ان الدول النامية تعتمد اليوم على استيراد الحبوب بشكل أكبر مما كانت تعتمد عليه في بداية العقد الحالى ، وقد تدهور هذا الموقف من جراء الجفاف الذى أثر كثيرا على جهودنا للتنمية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات كان يجدر بالاقطار المتقدمة أن تضاعف من جهودها حتى يمكن للصندوق الدولى للتنمية الزراعية أن يدخل في مرحلة التشغيل في أقرب فرصة ممكنة . وفى انتظار ذلك فان الاعمال الدولية يجب أن تستمر وفقا لتوصيات مؤتمر الاغذية العالمى ، وهى مساعدة الاقطار المتأثرة لمواجهة المجاعات التى نجمت عن الجفاف وعن الكوارث الطبيعية الأخرى ، والاستجابة الى احتياجات الدول التى تعاني من عجز في المواد الغذائية .

واننا نكرر هنا نداءنا الملح للأقطار المتقدمة حتى تقدم دعما اضافي اللازم حتى يمكن للصندوق الدولى للتنمية الزراعية الذى آثار آمالا كبيرة ليبدأ مهمته في أقرب فرصة ، وهذه فرصة لنا لتحدث جينا عن المؤتمر الدولى لوقف زحف الصحراء المقرر عقده في ١٩٧٧ . واننا نأمل باخلاص أن تفتح لنا الاعمال التحضيرية والاجتماعات الاقليمية بايجاد أداة يمكن بوساطتها للمجتمع الدولى أن يكافح ضد هذه الظاهرة التى تمثل اشد الاخطار لنا . ان هذا الكفاح دون هوادة يجب أن يرتبط من جانبنا بتكثيف للانتاج الزراعى .

وعلى عتبة هذا العقد الرابع من وجود الأمم المتحدة ، فاننا غير متفاوتين ، فى الواقع ان التحديات التى يواجهها السلام والتنمية لم نستطع مواجهتها ، وذلك يرجع الى الانانية التى تتسم بها العلاقات الدولية . ومع ذلك فلا يجب أن تثبط عزائمنا لأننا نملك الموارد البشرية والمادية اللازمة لعملنا . ولكن ينبغى على كل منا أن يلتزم بهذا الكفاح النبيل المثالى لتحرير ثلثي البشرية من البؤس ومن الاستقلال ومن الجهل ومن السيطرة .

السيد آلون (اسرايل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسحواى أن أضم صوتي الى أصوات السادة المندوبين المحترمين الذين تحدثوا قبلي في هذه المناقشة العامة لكي أقدم لكم تهاني وفد اسرايل على انتخابكم بالا جماع لهذا المنصب السامي الذى ينطوى على مسؤولية كبيرة ، ألا وهو منصب رئيس الجمعية العامة .

وكذلك أود أن أقدم أطيب التمنيات للسيد غاستون ثورن الذى رأس مداولات الدورة الثلاثين للجمعية العامة بمثل هذا الامتياز ، وكذلك أحيي السكرتير العام السيد كورت فالدهايم لا خلاصه وامتيازه في تصريفه لواجباته الثقيلة .

ما هو حال الامم المتحدة وهي تدخل في عقد ها الزابع ؟ من الناحية المادية تعمل المنظمة ، ولكن نتساءل ما اذا كانت مبادئ ميثاق الامم المتحدة كما حددت في سان فرنسيسكو منذ واحد وثلاثين سنة مضت مازالت بنفس السلامة ، فاذا كانت الامم المتحدة قد نجحت فكرا وروحاً ، الا أن تجارب جيل بالرغم من انه جنب دمار حرب عالمية فانه شهد منازعات مسلحة رئيسية ومذابح ، وارهاب سياسي ، وعبودية ، وطفيان ، واضطهاد ، وجوع ، وفقر في اجزاء كثيرة من هذا العالم ، ومع ذلك كانت الامم المتحدة في كل دقيقة موجودة فيها . وللأسف فان الجواب لا بد وأن يكون سلبياً .

وليس هناك شك في أن الرأي العام العالمي أصبح يزداد عدم اعجابه بالأمم المتحدة ، ويزداد شعوره بالاحباط للانتهازية والنفاق في الكثير من مداولاتها وقراراتها ، ويزداد سخطه بوساطة اغلبية ميكانيكية تدفع المنظمة الى تنفيذ اغراضها ، وعلى سبيل المثال ، عن طريق تحويل مبادرة كانت تهدف الى نيل الارهاب الى تبرير للارهاب ، أو عن طريق تحويل اللجنة الخاصة بحقوق الانسان الى محفل يصبح فيه المذنبون هم الذين يوجهون الاتهام الى الرجال الأبرياء ، وفي التعبيرات المقلوبة التي تستخدم هنا فان المعتدى المنهزم يصور على أنه ضحية ، والمدافع الناجح على انه معتدى . وأولئك الذين يرفضون التعامل مع جيرانهم يمتدحون على أنهم محبوبون للسلام ، ولكن الذين يسمعون الى المفاوضات يوصمون بأنهم دعاة حروب .

ان قائمة المفارقات بين الاساليب الحالية للأمم المتحدة وبين مايقوله الميثاق طويله ولسنا في حاجة الى مشقة لاثبات ذلك .

والى حد بعيد اصبحت الجمعية العامة حلبة للخطابة الفارغة والتوصيات المتعسفة التي لا علاقة لها بالحق أو العدالة أو الحقائق العالمية . وفي الواقع يبدو انه لا يوجد حد للسخط الذى لا تستطيع الجمعية العامة بطريقة عملها اليوم الوصول الى قرار ، بل سجلت رقما قياسيا في العقم وذلك عن طريق اتخاذ قراراتين متناقضين في دورة واحدة حول موضوع واحد .

وثمة مثالان آخران من سجل الدورة الثلاثين للجمعية العامة يظهران ذلك بجلاء ، أحدهما المحاولة الشريرة الخبيثة لوصم حركة التحرير القومية للشعب اليهودى على انها عنصرية وتمييز عنصري ، والمثل الآخر هو المراحل المأبرة الفريدة في نوعها للجنة العشرين انطلاقا من القرار الذى لم يكن للجمعية العامة صلاحية اتخاذه خلال التكوين غير الممثل للهيئة نفسها وانتهاءً بتقرير اللجنة فهو ليس مجرد تدخل صارخ في الولاية الداخلية لدولة عضو ، ولكنه وصفة لتقطيع أوصالها بالتدريج .

سيضع التاريخ هذه القرارات في ملفات النسيان ، والدول التي أيدت اقرارها سيقع عليها

العار . *

ولكن نظام الامم المتحدة هو سمة ضرورية لمسرح العالم اليوم ، ويكاد يكون مستحيلا تصور العالم بدونها . ولذلك يجب ان تعالج وتبرأ من الامراض الخطيرة التي ألمت بها وهي : يجب ان تعود الى الميثاق ؛ ويجب ان نضع نهاية للمواجهة الخطيرة وهي السمة السائدة في مداولاتنا ؛ يجب ان تعود المشاورات والاتفاقات الى مكان الصدارة ؛ يجب ان تنبذ الامم المتحدة ، وخاصة وكالاتها المتخصصة ، الطريق الخطير ، وهو اعطاء الصبغة السياسية على ما تبثه ، والتي تجرها اليها العرب ، الذين تتسلط دائما عليهم افكار خاصة باسرائيل ، حتى يمكنها ان تركز جهدها للمهام الاجتماعية ، والانسانية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، التي انشئت هذه المنظمات من اجلها والتي يقومون بها على خير وجه اذا سمح لها بذلك ؛ واخيرا يجب ان تكون هناك مشاركة كاملة من جانب كل الاعضاء في كل أنشطة الامم المتحدة على اساس المساواة ، وذلك بالتناوب حسب الحروف الابجدية بدلا من نظام الكتل القائم على التفرقة .

ان الجهود التي تبذل لاقامة نظام جديد في العلاقات الاقتصادية ، والتجارة العالمية ، اصبحت بؤرة التركيز والمداولة في جميع انحاء العالم ، وفي داخل نظام الامم المتحدة . وتنتمي اسرائيل الى مجموعة صغيرة من البلدان في العالم النامي ، وبالرغم من ان الطبيعة لم تنعم عليها بالكثير ، الا انها عن طريق العمل الشاق ، وتطبيق العلم والتكنولوجيا ، وصلت الى مستوى من التنمية يبشر بالخير . وعلى هذه البلدان ان تلعب دورا خاصا ، لانها تظهر ما تستطيع أن تفعله حتى في اكثر الظروف صعوبة .

لذلك فمن المهم ، على ما اعتقد ، التفكير بالبلدان النامية فقط فيما تستطيع أن تفعله البلدان المحظوظة في العالم الصناعي لها ، ولكن يجب ان تفكر فيما تستطيع ان تفعله لنفسها ،

(*) تولى الرئاسة السيد مورينو مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية) نائب الرئيس .

ولا تستطيع ان تفعله ازا* بعضها البعض . وكما قال حكيمنا هليل منذ ٢٠٠٠ سنة مضت : انا لم اكن لنفسي ، فمن سيكون لي ، ولكن اذا كنت لنفسي فقط ، فماذا انا ، وانا لم أفعل الان ، فمتى ؟ ” .

ان افضل ما نفعله هو أن نضع خبرتنا ، في التغلب على بعض المشكلات الهامة ، والتي يعاني منها الجزء الأكبر من العالم النامي ، في تناول كل اولئك الذين يودون الاستفادة منها . ولعدة سنوات الان كان من سياسة حكومة اسراييل أن تضع برامج للتعاون التكنولوجي مع بلدان نامية اخرى ، وفي الواقع ان هذا مصدر فخر لنا ، انه مع كل المصادر الطبيعية المحدودة المتاحة لنا ، وبالرغم من الاعباء الثقيلة علينا نتيجة لعدم وجود سلام في الشرق الاوسط ، فاننا في هذه اللحظة بالذات نتعاون في ميدان فني او غيره مع اكثر من خمسين بلد مثل في هذه القاعة .

ومن هذه الميادين الهامة ، هي تنمية المياه في المناطق شبه الجافة . وفي مؤتمر المياه للامم المتحدة القادم المزمع عقده في العام القادم ، فان التجربة العملية لاسراييل من استكشاف المياه وادارتها ، وكذلك في تطوير اساليب الري ، والتي اثارت اهتماما كبيرا في عدد كبير من البلدان التي تواجه مشكلات مماثلة ، يمكن ان تكون قابلة لتطبيق واسع النطاق .

ان المؤتمر الثالث لقانون البحار ، انهى مؤخرا دورته الخامسة هنا في نيويورك ، ومن دواعي القلق انه لم يحقق اى تقدم كبير في اتجاه ايجاد اتفاقية عالمية مقبولة .

ان الاتجاه نحو اتخا ن قرارات من جانب واحد ، اى من جانب الدول فرادى ، فيما يتعلق بزيادة عرض بحرها الاقليمي ، او اعلان مدى المناطق الاقتصادية ، تتمسك لانفسها بحقوق فسي الحرية الاساسية للملاحة ، والتخليق على البحار وعلى المضائق . هذا الموقف الذى يدعو للاسف لا يمكن ان يؤدى الا الى زيادة في التوترات الدولية .

ثمة مشكلة اخرى لم يوجد بعد حل لها ، نتيجة للفكرة النبيلة ، وهي ان قاع البحر فيما بعد المناطق الاقتصادية ، يشكل ارثا مشتركا للبشرية وحل وسط واقعي بين هذا المفهوم ، وبين تطبيقه العملي لصالح كل الامم مازال بعيد المنال .

ان عددا كبيرا من الممثلين الذين تحدثوا قبلي ، قد رفعوا اصواتهم يدينون الازهاب الدولي الذى انتشر في السنوات القليلة الماضية على سطح الارض مثل السرطان الخبيث .

ولا يوجد اى عذر للارهاب . ولا توجد اية قضية تبرره او ترضى عنه . انه نشاط اجرامي ، يحدث اثره بلا تمييز ، ويضرب عناصر السكان في كل مجتمع يحاول حماية الابرياء ، والضعفاء ، والعزل والاطفال والنساء .

ان سجل الامم المتحدة في مناهضة الارهاب لا يبعث على الارتياح .
 في عام ١٩٧٢ ، بعد مذبحه الرياضيين الاسرائيليين في الالعاب الولىمبية ، على يد عصابة من الارهابيين العرب ، فان الامين العام وضع بندا في جدول أعمال الجمعية العامة عنوانه " اجراءات لمنع الارهاب وسائر صور العنف والتي تعرض للخطر الارواح البشرية البريئة ، أو يعرض الحريات الاساسية للخطر " . نحن نعلم جميعا ما حدث لهذا الجهد الذى يستحق الثناء ، لقد خرب عمدا من جانب مجموعة من الدول كانت مصلحتها ليس منع الارهاب ، ولكن تشجيعه ، ومساعدته ، والرضا به ، مفترسين انه يخدم اغراضهم . وسيكونون محصنين ضده .

انهم كانوا مخطئين - ولا يوجد شخص محصن ضده ، ولقد كانت بعض الدول ، التي تحدثت ببلاغة ضد قرار الامم المتحدة ، ضحايا للنشاطات الارهابية في الاسبوع القليلة الماضية - يوغوسلافيا ، الهند ، مصر ، وحتى سوريا ، وقد شوه هذا الموضوع الان ، بحيث يبدو أنه تبرير للارهاب واشادة به بدلا من الدعوة الى اتخاذ اجراءات لقمعه ، ما زال في جدول أعمال الجمعية العامة ، ولكن الجميع يعترفون بأن هذا الموضوع لن يخرج في شيء .

ان القضية ، قضية أساسية للمجتمع الدولي ، لان الاتجاه الذي تتخذه المنظمة حول هذا الموضوع ، موضوع الارهاب ، هو انعكاس واضح لقوتها المعنوية ومسؤوليتها الدولية . ان الارهاب اليوم مميت لثلاثة أسباب رئيسية : توفر الاسلحة الحديثة المتقدمة للارهابيين ، القدرة على احداث خسائر جماعية في الارواح والتخريب ؛ سكوت بعض الدول التي تمد بهـذه الاسلحة ، والتي تسلم الاسلحة عادة في الحقائق الدبلوماسية ، والتي تزود الارهابيين بالمأوى والراحة ؛ والاسلوب الذي يبعث على الاستياء البغيض ، وهو اتخاذ الرهائن الابرياء كوسيلة للابتزاز .

ان عملية الانقاذ التي قامت بها اسرائيل في تموز/يوليه لانقاذ الرهائن الذين اغتطفوا في عنتيبي من طائرة تابعة لشركة " ايرفرانس " تظهر أن بالامكان لدولة صغيرة - مع توفر الارادة ، ان تحارب الارهاب بفاعلية ، ومع ذلك ، فان عملية مثل هذه ، ما كانت ضرورية اذا لم يلق المختطفون والارهابيون ملجأ أو معاونة .

لذلك ، فان اسرائيل ترحب بالاقترح المقدم في الثامن والعشرين من ايلول /سبتمبر من جانب وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية ونائب المستشار ، بأنه يجب على الامم المتحدة ، أن تضع مشروع اتفاقية تحظر اتخاذ الرهائن على الصعيد العالمي ، وتنص على القضاء على مروجي هذه الاعمال . وهذه خطوة هامة في الاتجاه السليم ، وسوف تفقد الجمعية العامة الثقة فيها كأداة فعالة عالمية اذا فشلت في ذلك .

ولكن نظرا لخطورة المشكلة البالغة ، وأسلوب عمل الامم المتحدة - الذي يدعو لالاسف - في معالجة ذلك ، فاننا نخدع أنفسنا اذا تصورنا أن في هذا الكفاية ، وعن طريق التعاون الوثيق

متعدد الاطراف وحده ، وعن طريق العمل المنسق المنظم بين الدول التي تعتمزم فعلا محاربة الارهاب ، يمكن أن نعمل على قمع هذه الجريمة الشنعاء .

ان أعداء اسرئيل في هذه المنظمة ، يجاهدون بشدة لاقناع العالم بوجود تشابه بين الصهيونية والفصل العنصرى ، ويبدلون جهود الاثبات وجهة نظرهم عن طريق ابراز العلاقات بين اسرئيل وبين افريقيا الجنوبية . ان العنصرية والتمييز العنصرى ، تحت أى ستار ، بما في ذلك الفصل العنصرى ، بغيضة لبلدى ولشعبى . ان الافكار الاساسية في اليهودية ، لا يمكن التوفيق بينها وبين أية صورة من صور العنصرية والتمييز العنصرى . واليهود ، هم ضحايا التمييز العنصرى ، وان شهداءنا - عبر القرون - يعدون بعشرات الملايين .

وكذلك من الحجج الباطلة ان يجرى الحديث عن اسرئيل وحدها ، على أساس أن لها علاقات مع جنوب افريقيا ، في حين أن لمعظم الدول في العالم علاقات مع هذا البلد . فقد بلغت التجارة الخارجية لجنوب افريقيا - وفقا للاحصاءات الاخيرة - اثني عشر بليون دولار في عام ١٩٧٤ . وكانت حصة اسرئيل من هذا المبلغ الكبير ، تقل عن الخمسين من الواحد في المائة - وهي أقل بكثير من حصة الكثير من الدول العربية وبعض الدول الافريقية . وان القوات المسلحة في الجمهورية ، كبيرة ومسلحة بالاسلحة الحديثة - الدبابات والمدفعية والطائرات والمدمات والفواصات وللم تزود اسرئيل جنوب افريقيا بهذه الاسلحة .

لقد قلت في خطابي للجمعية العامة في العام الماضي فيما يتعلق باسرايل ان لدينا معيارين للحكم في سياسة الانفراج التي أعرب عنها بطريقة رسمية في البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي . وهما أن الانفراج يجب ان يطبق على الشرق الاوسط بدرجة لا تقل عنها في أوروبا ، وفي أماكن أخرى من العالم . ويجب ان تطبق الاحكام الانسانية في اتفاقية هلسنكي بحذافيرها . ولقد كان الانفراج - بالمعيارين - خيبة أمل عظيمة بالنسبة لنا .

واني أعلن ان أحدا لم يشعر بأثر الانفراج في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، يؤسفني أن أسجل أن تحسنا لم يحدث في حالة اليهود في الاتحاد السوفياتي خلال العام الماضي . فالخروج من الاتحاد السوفياتي - وهو حق ممنوح في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفسي

اتفاقية هلسنكي - ما زال مقيدا بدرجة خطيرة ، في حين يتعرض أولئك اليهود الذين يصرون على حقوقهم لملاحقة مستمرة من جانب السلطات ، من الطرد من أماكن عملهم الى اعتقالهم وسجنهم في بعض الحالات . واني أدعو - مرة أخرى - حكومة الاتحاد السوفياتي ، لان تسمح بالخروج لأولئك اليهود الذين يرغبون في مغادرة الاتحاد السوفياتي للحاق بعائلاتهم في اسرائيل .

ان موقف اليهود في سوريا ما زال مأساويا ، فمجموعة قليلة منهم ، ما زالت رهينة . ان اليهود هم ضحايا الاضطهاد والقمع ، وقد حددت حركتهم داخل سوريا ، ولا يسمح بسفرهم الى الخارج الا تحت قيود شديدة ، وبالتأكيد ، لا يمكن ان تكون للخمسة آلاف رجل وسيدة وطفل ، هذه القيمة الكبيرة بالنسبة لسوريا ، فلماذا ، ان تحتفظ بهم ؟ .

ان عمر الحرب في لبنان ، لم يكن يزيد على ستة شهور فقط ، عندما تحدثت في الجمعية العامة في العام الماضي . وفي ذلك الوقت ، فقدت نحو خمسة آلاف نسمة ارواحها ، وجرح نحو ثمانية عشر ألف نسمة . ولا تزال المأساة مستمرة بعد مرور اثنتي عشر شهرا منذ ذلك التاريخ ، ولقد فقد الان ارواحهم ، أكثر من أربعين الفا من الرجال والنساء والاطفال ، وجرح أكثر من مائة ألف ، وذلك من اجمالي سكان يقل عددهم عن مليونين ونصف المليون . والمعادل التقريبي لهذا ، يصل الى قتل ثلاثة عشر مليوناً في الولايات المتحدة الامريكية ، وخمسة عشر مليوناً في الاتحاد السوفياتي ، وثلاثة ملايين في فرنسا ، ان الخراب والدمار ، لا يمكن وصفهما ، وقد أصبحت المدن المزدهرة في لبنان خرابات موية يرثى لها .

لقد كانت دولة عضو في الامم المتحدة - لعام ونصف العام - تنزف الدماء حتى الموت ، على مشهد من العالم بأسره . وقيل في أول الامر ، ان هذه حرب أهلية ، تخرج عن اطرار صلاحيات مجلس الامن . ولا يستطيع أحد ، أن يدفع بهذه الحجة الفريية الان ، حيث نجد تدخلا جماعيا يسمح به ، من جانب قوات نظامية عربية مسلحة ، وقوات غير نظامية ، سورية وعراقية وليبية . هذا من ناحية القوات الكبيرة فقط . ولا تخرج كلمة واحدة ولا حتى همسة من جانب مجلس الامن .

ان صمت المنظمة العالمية ازاء هذه المأساة هو تحذير رهيب لكل الدول الصغيرة . وواضح أن بلدا يعتمد على الأمم المتحدة من أجل أمنه ، والبلد الذي لا يستطيع أن يدافع عن نفسه بنفسه ، يفقد .

ومع ذلك ، هناك نتيجة أخرى نخرج بها . منذ سنوات وحتى الآن شنت على العالم حملة دعائية لاستبدال اسرائيل بما يسمى بدولة ديمقراطية علمانية ، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في ود . ولكن ، أين هذا السراب الجميل اليوم ؟ لقد دمّر في النيران المندلعة في لبنان ، من نفس عصابات الارهاب الذين بدأوا اراقة الدماء هناك في لبنان .

ان اسرائيل جارة مباشرة للبنان ، وما يجرى هناك يتعلق بنا بطريقة وثيقة . ان رغبتنا الملحة هي استعادة السلام والهدوء في لبنان ، لأن هذا هو الطرف الحيوي لاعادة تأكيد الاستقلال القومي ووحدة وسلامة أراضي ذلك البلد المنكود . وعلاوة على ذلك ، فنحن نتوقع أن يتحدد العقد الدستوري القادم للبنان من جانب مواطني لبنان أنفسهم فقط ، وأن القوات الأجنبية - النظامية وغير النظامية - سوف تترك هذا البلد ، وألا يعود أبدا لبنان - فوق كل شيء - قاعدة لشن الهجمات على اسرائيل وشعبها .

ولكن ، الصراع اللبناني - بالرغم من أنه من أكثر المنازعات خطورة - ليس هو النزاع الوحيد الذي تنشغل به الدول العربية . فهناك نزاعات أخرى كثيرة . ولو أخذنا بعض الأمثلة بطريقة عشوائية فاننا سوف نستخلص منها الكثير .

فهناك صراع مريب بين العراق وسوريا . ثم تأتي مخططات العراق بشأن سلامة ووحدة أراضي الكويت . وخصومة اليمن الديمقراطية مع عمان واليمن والمملكة العربية السعودية ، وخطط الصومال في أثيوبيا ، نزاع مصر مع سوريا ، تصادم ليبيا مع مصر والسودان وتونس وسوريا وتشاد ، وفي الواقع ، مع كل دولة أخرى مستقلة في العالم العربي وفي شمال أفريقيا . وأخيرا النزاع بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء .

وهناك جزيرة واحدة مستقرة في هذه البحار المضطربة ، وهذه الجزيرة هي دولة اسرائيل . في الواقع هناك عبرة نعتبر بها . ان جيران اسرائيل يعلمون أن حدودهم مع اسرائيل هي آمن الحدود لديهم ، وهم يعلمون أنهم اذا احتفظوا بالسلام على حدود اسرائيل فان حدودهم هم

ستكون آمنه . وعلاوة على ذلك ، فان شعوبهم تعلم جيدا أنهم حينما يكونون في شدة يستطيعون الاتجاه الى اسرائيل للحصول على المساعدة الانسانية ، كما يفعل سكان قرى جنوب لبنان اليوم ، وذلك على سور النوايا الحسنة .

في خطابي في العام الماضي استرعت الانتباه لمشكلة لها خطورة خاصة بالنسبة لآفاق السلام ، وكذلك بالنسبة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الشرق الأوسط . وأشير الى التدفق غير المحدود لأسلحة الحرب في المنطقة ، والذي يؤدي الى سباق تسلح مخيف . في السنوات الثلاث الماضية فان قيمة مؤن السلاح التي سلمت من جانب الشرق والغرب للبلاد العربية القريبة من اسرائيل تقدر بسبعة ونصف بليون دولار . وهناك أسلحة أخرى تقدر قيمتها باثنين وعشرين بليون دولار تم التعاقد على تسليمها ابتداءً من نهاية عام ١٩٧٦ . وهذا يبلغ الاجمالي الذي استثمر في الأسلحة ثلاثين بليون دولار . وهذا مبلغ لا يستطيع الذهن البشري أن يعيه . وبدلاً من انفاقه على وسائل الدمار ، فان معظم هذا المبلغ لو استثمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لتحول الشرق الأوسط واستعاد مجده القديم .

ومع ذلك ، طالما تواصل الدول العربية تسليح أنفسها بأسلحة عصرية متقدمة على هذا النطاق الواسع ، فان اسرائيل مضطرة الى مجاراة ذلك ، وستجاري ذلك . ولكننا نكرر - مؤكداً - أننا مستعدون الآن - حتى قبل اقرار السلام - للتفاوض مع جيراننا وذلك لحد متوازن من تدفق الأسلحة على المنطقة ، بطريقة تخفف من العبء على الجميع ، دون أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الأمن والقدرات الدفاعية لأي من هذه البلدان .

ليس من دواعي سرورنا على الاطلاق أن يكون الشرق الأوسط شتملاً بالمنازعات ، لأن السلام الذي نسعى اليه هو الضحية الرئيسية . لذلك ، وحتى نبقى على القوة الدافعة - والتي جاءت في أعقاب عقد اتفاقيات الفصل بين القوات بطريقة ناجحة في عام ١٩٧٤ مع مصر وسوريا ، واتفاقية عام ١٩٧٥ مع مصر - حاولنا اتخاذ خطوات اضافية في اتجاه العدل والسلام الدائم في المنطقة .

لقد اقترحنا إعادة عقد مؤتمر جنيف بعضويته الأصلية . ولكن هذا الاقتراح دمر من جانب الاتحاد السوفياتي وسوريا ومصر . وحينما نما الى علمنا أنه لا توجد فرصة في هذا الوقت من أجل اتفاقية عامة للسلام وإعادة العلاقات الطبيعية ، استجبنا بطريقة مواتية لاقتراح من قبل الولايات

المتحدة للتفاوض حول عقد اتفاقيات لانها حالة الحرب . وقد ظل هذا الاقتراح دون استجابة أو اعتراف به من الجانب العربي حتى يومنا هذا . وفيما يتعلق بنا فان هذه الامكانية مازالت قائمة . ان اسرائيل تريد السلام ، وتسعى الى السلام ، وهي مستعدة للسلام في أى وقت . سلام ينبع من المنطقة نفسها ، ويحطم حائط العداوة الذى يفرق بين دول المنطقة ، والذى يمكن صياغته عن طريق المفاوضات الحرة بينهم . ونحن نؤمن بأن قرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٤ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٤) تشكل الأساس الوحيد المتفق عليه فيما يتعلق بطبيعة السلام وطريقة تحقيقه . ولهذا السبب فنحن على استعداد للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام ، اذا استؤنف في تشكيله الأصلي ، في أى وقت يتفق عليه . وفي مثل ذلك المؤتمر ، أو بأى وسائل أخرى تجدها الأطراف مرضية ، نأمل في التفاوض مع كل من جيراننا من أجل ايجاد تسوية سلمية نهائية مبنية على حل وسط منصف ، من ناحية يتيح لاسرائيل حدودا يمكن الدفاع عنها ، ومن ناحية أخرى يرضي المصالح العربية الحقيقية ، في اطار تسوية عاجلة مع جيراننا الى الشرق ، وحلا بناء لمشكلة الكيان الشخصية الفلسطينية العربية . السلام الذى يخدم مصالح اسرائيل وجيرانها وحده هو الذى يدوم . ان السلام هو الهدف الأول لاسرائيل . ولن ينجح أحد في صرف حكومتها عن الجهد الدائمة التي يحتاجها تحقيق هذا السلام .

السيد قاسم (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : باسم رئيس وشعب وحكومة الصومال الديمقراطية ، وبالنيابة عن وفد الصومال للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، أود أن أعرب عن أسفنا العظيم على وفاة الرئيس ماو تسي تونغ ، وأعرب عن تعازينا الخالصة لشعب الصين العظيم لهذه الخسارة العظيمة . ان الكلمات لا يمكنها أن تترجم عن مشاعري حين أشيد بالرئيس ماو أعظم رجال الفكر والسياسة في تاريخ العالم . انه لم يكن قائدا عظيما فحسب ، بل رجلا ثوريا قاد دولة من أكثر دول العالم كثافة في السكان الى النجاح ، في فترة قصيرة ، عن طريق ثورة تتعدى أهميتها التاريخية حدود أمته ، بل كان أيضا مصدرا للوحي بالنسبة لجميع الشعوب المحبة للحرية ، في سعيها الانساني من أجل التحرر والمساواة وتطور البشرية .

سيدي ، أود أن أبدأ بياني في المناقشة العامة لهذه الجمعية العامة بأن أعرب لكم ، باسم حكومة ووفد بلادي ، عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم كرئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وانني أشعر بالسعادة الخاصة ان أرى على هذا الكرسي الشريف ابن سري لانكا العظيم الذي تحتفظ الصومال معها بعلاقات الأخوة منذ القدم . انكم مؤهلون ، بصورة فريدة ، لاحتلال هذا المنصب ، من خلال خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ، والتي ظهرت بصورة واضحة في توجيه المداولات المعقدة لمؤتمر قانون البحار الثالث ، فضلا عن لجنة التنسيق لحركة دول عدم الانحياز ، مما وفر فرص النجاح لمؤتمر القمة الخامس الذي عقد في عاصمتكم الجميلة ، في آب/اغسطس من هذا العام . ان معرفتكم وصفاتكم الخاصة وخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية تمثل ضمانا حاسما لنجاح عمل هذه الدورة من دورات الجمعية العامة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بالتهنئة الى سعادة السيد غاستون ثورن رئيس وزراء* ووزير خارجية لكسمبورغ على الطريقة الماهرة التي ترأس بها أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العظيم للجهود التي لا تكل التي بذلها الدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام ، عندما اضطلع بمسؤولياته الثقيلة بصورة فعالة . ونأمل أن يقبل سيادته الاستمرار في مهمته ، من أجل منفعة وفائدة منظماتنا ، ومن أجل البشرية جمعاء .

هذا ، ونرحب ، من كل قلوبنا ، بجمهورية سيشيل ، بمناسبة عضويتها في الأمم المتحدة ، ونحیی فیها الشجاعة الفذة والتصمیم العظیم اللذان أظهرهما شعب جزر سيشيل الذي يمثل نجاحه علامة أخرى على طريق نجاح الشعوب المقهورة ، في كفاحها ضد الامبريالية والاستعمار .

ان ترحیبنا بجمهورية جزر سيشيل يذكرنا باجراء منع جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية من الحصول على عضوية هذه الهيئة العالمية . وفي هذا الصدد ، فاننا نعرب عن شعورنا بخيبة الأمل وعن قلقنا لأن الاستخدام التعسفي لحق الاعتراض من جانب عضوات اعم في مجلس الأمن قد أثمر مرة أخرى على الشؤون الدولية ، في اطار انضمام انغولا وفیتنام أيضا الى الأمم المتحدة .

ان حكومة بلادی تعید تأکید تأييدها الكامل لقبول جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتعرب عن احترامها واعجابها لشعبي انغولا وفیتنام البطليين اللذين حققا أعظم الانتصارات أي الحصول على الاستقلال في أصعب الظروف . ان أغلبية الدول الأعضاء قد اعترفت ، بصورة كاملة ، بهاتين الدولتين وان نفس الأغلبية سوف تستمر في أعمالها وفي مجهوداتها حتى تأخذ كل من انغولا وفیتنام مكانها في هذه المنظمة .

خلال ثلاثين سنة ، منذ انشاء هذه المنظمة ، فان الاستقرار الدولي والسلم والأمن ، بين شعوب العالم ، ما تزال تتعرض للتهديد نتيجة لأعمال العدوان والقهر والقمع والظلم والفروق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء . وطالما ظل اخضاع واستغلال الانسان من جانب الانسان ، فان سلام وأمن العالم سوف يظلا تحت التهديد ، كما أن موقفا من النزاع المستمر والمواجهة سوف يستمر .

ان الهدف الأولي للأمم المتحدة ، طبقا لميثاقها ، يتمثل في تشجيع كافة المجهودات من أجل تحقيق رفاهية الانسان وخدمة قضية السلم والأمن الدوليين . ان هذه المنظمة لا شك سوف تكون قد حققت نجاحات عظيمة ، في هذا المجال ، أكثر مما فعلته حتى الآن اذ كانت جميع الأمم ، وخاصة الأمم الأقوى قد نفذت ، بصورة عملية ، المبادئ السامية التي تعلن عنها بصورة قوية في المحافل الدولية .

ويستتبع هذا ان مثل هذا السلوك سوف يستمر في تكريس القهر والفروق والمظالم التي تعرضنا لها في الماضي ، الا اذ اقام أعضاء هذه المنظمة بمواجهة مسؤولياتهم ، طبقا للميثاق ، عن طريق

الاتفاق على حل مرض يمكن تنفيذه لسواجهة شرور ذلك العالم ، تلك الشرور التي تتهدد الانسانية
بكوارث لم يسبق لها مثيل في جميع المجالات .
وفي هذه المرحلة ، أود أن أعالج بعض المشكلات الدولية الرئيسية ، التي تتطلب الاعمال
الحاسمة ، من جانب هذه الدورة من دورات الجمعية العامة . وانني على ثقة من أن هذه المسائل
سوف تلقى أكبر الاهتمام ولن تؤجل الى الدورات القادمة حتى لا تؤدي الى انفجار القنبلة في أي
وقت من الأوقات .

ومن اهم القضايا الملحة اليوم هي تلك الاخطار التي تخلقها سياسة الفصل العنصرى والصهيونية .

وبالرغم من ان الامم المتحدة قد ادانت التحالف الكافر بين الفصل العنصرى والصهيونية ، الذى ترجع اصوله الايدولوجية والتاريخية الى امد بعيد ، فان هاتين الحكومتين قد عقدتا اتفاقات تعاون كامل في جميع المجالات ، خاصة في المجالات السياسية والعسكرية ، كما ظهر في تقرير اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى . ان الاهداف السياسية الراسخة لهاتين الدولتين تتمثل في تجزئة الدول الافريقية ، وفي احداث الانقسام فيما بينهما وبين الدول العربية ، وربط الاقلية في افريقيا الجنوبية واسرائيل بالاهتمامات الاستراتيجية التي تدافع عنها الدول الاستعمارية . ان افريقيا الجنوبية واسرائيل تزود بعضها البعض بمصادر اضافية من موارد التسليح والمعرفة التكنولوجية ، وعليه ، فان هذين النظامين يطبقان كافة الاعمال العنصرية ضد الشعوب التي تخضع لهما ، وتتجاهل بذلك عن عدم احترامها لحقوق الانسان الاساسية . وتعامل الرأى العام العالمى وميثاق الامم المتحدة باحتقار شديد . ان الصهيونية والفصل العنصرى - مثل النازية والفاشية اللتين سبقتهما تحملان معهما بذور الدمار .

اننا على ثقة من ان الجميع سوف يدرك ان شعوب افريقيا قد اعطت فرصة عادلة للنظـم العنصرية في تلك الاقاليم ، لاعطاء السلطة للاغلبية بالوسائل السلمية ، ولسوء الحظ ، ليست هناك علامات تدل على ان حكومة افريقيا الجنوبية ، على استعداد لاجراء التغيرات الضرورية ، وعلى العكس من ذلك ، فان المستر فورستر ومؤيديه قد اعلنوا مرة اخرى ، ان نظام الفصل العنصرى هو نظام اساسى ولا يمكن تغييره . وعليه فان الالتزام الذى اعلن عنه مجلس الامن في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ بأن نظام بريتوريا سوف يبتعد عن نظام التفرقة العنصرية - واذنا ما استخدمنا عبارات تقرير اللجنة الخاصة - لم يعد ان يكون تدليسا . ان قتل الابرياء يوميا ، والقبض على القادة الافريقيين يعد دليلا واضحا على وجود فقر في الافكار ، ويأس من النظام وتصميم منه على المضي في سياسته غير الانسانية التي سوف تؤدى في النهاية الى مزيد من اراقة الدماء ، والعواقب الوخيمة .

اننا نشاهد اليوم القمع المنتظم ، وانتهاك حقوق الانسان الاساسية في واقع سياسى مضطرب يتمثل في اراقة الدماء وتدوير الحياة البشرية ، من جانب نظام بريتوريا ، كما ظهر ذلك في مذبحه

سويتو والمذابح الاخرى في افريقيا الجنوبية التي اضيفت الى مذبحه شارب فيل ، كمظهر مأساوى
 ظهر يتحدى ضمير جميع الدول المتمدبنة المحبة للسلام في العالم .
 ومع ، مواجهة تحديات بريتوريا ، وعلى ضوء الازمة الحالية ، فان تلك الدول التي قبلت
 أذار نظام التفرقة العنصرية في افريقيا الجنوبية ، لا يمكنها ان تفعل ذلك الآن ، وتحفظ باحترامها
 ومصادقتها في نفس الوقت .

ومع استمرار اعمال القمع الوحشي للاحتجاجات المشروعة ضد الظروف غير المحتملة ، يستمر
 ايضا ذبح الاطفال والشبان بدون تمييز ، والمجتمع الدولي يواجه مرة اخرى مسؤولياته نحو الشعب
 المقهور في افريقيا الجنوبية ، تلك المسؤولية التي تولتها الامم المتحدة منذ وقت طويل ، نظرا
 لعدم توفر الطابع الانساني في الفصل العنصرى ، والتي اعرب عنها بصورة واضحة في الدورة الثلاثين
 للجمعية العامة ، في قرارها ٣٤١١ ، وفي قرار مجلس الامن ٣٩٢ في حزيران /يونيه ١٩٧٦ .
 وفيما يتعلق بناميبيا ، فان التطورات الاخيرة ، والبيانات التي استمع اليها مجلس الامن
 خلال مناقشاته حول هذا الموضوع ، تشير بصورة واضحة الى ان موقفا خطيرا موجود في هذا الاقليم ،
 فاحتلال هذا الاقليم بصورة غير شرعية من جانب النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وادخال
 اساليب الفصل العنصرى والبانانتوستانات ، فضلا عن اضافة الطابع العسكرى على الاقليم ، كل هذا
 يؤدى الى الموقف المتفجر الذى يتطلب اتخاذ اعمال فورية وفعالة من جانب الامم المتحدة .

ان المؤتمر شبه الدستورى الذى ينظم تحت اشراف النظام العنصرى ، يعد من اعمال
 الخداع ، ويمثل دليلا لقمة اللااخلاقية السياسية ، ولا يمكن ان يعقد اى مؤتمر دستورى بصورة
 صحيحة في ناميبيا ، الا تحت اشراف الامم المتحدة ، واشترك سوابو ، الممثل الشرعى الوحيد
 لشعب ناميبيا ، الذى تعترف به جميع المنظمات الدولية . وعقد هذا المؤتمر يتطلب في المقام
 الاول ، انسحاب جميع قوى الاحتلال العنصرية من ذلك الاقليم .

ان مسؤولية الامم المتحدة واضحة في هذا النطاق ، ومنذ ان رفض مجلس الامن والجمعية
 العامة حكومة افريقيا الجنوبية ، فليس هناك بديل آخر عن تطبيق احكام الفصل السابع للميثاق بانها
 الاحتلال العنصرى لناميبيا ، والعدوان الذى يتعرض له شعبها .
 وفي زمبابوى ، كما هو الحال في افريقيا الجنوبية وناميبيا ، فان تشدد الاقلية العنصرية ،

قد أدى الى فشل المفاوضات السلمية ، وأدى الى العنف وإسالة الدماء نتيجة للكفاح المسلح . ان الطغيان غير الانساني والقمع والقهر الذي يرتكبه نظام سميث ضد شعب زمبابوى ، قد ضم عدوان ذلك النظام ، ضد جمهورية موزامبيق وعليه ، فليس هناك من شك امام المجتمع العالمي تجاه مجال ومدى ذلك النزاع ، وأبعاده الخطيرة التي قد تمتد الى الدول المجاورة . ان جمهورية موزامبيق الديمقراطية تستحق اكبر مدح من قبل هذه الهيئة الدولية ، والتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي ، نظرا لالتزامها النبيل بقضية الحرية ، وتطبيق العقوبات ضد نظام ، لا يمكن ان يوصف الا بأنه قمة من قمم عدم الانسانية ، كما ان دول الصف الاول تبذل تضحيات هائلة في تأييد الشعوب المعرضة للاحتلال والسيطرة في افريقيا الجنوبية . ان التصميم على العمل من جانب الامم المتحدة يتعارض تماما مع الموقف المادى الذى يقوم على المبدأ الذى تتخذه الكثير من الدول المتقدمة .

ان نجاح الانشطة الدبلوماسية الحالية من جانب بريطانيا والولايات المتحدة والتي نعتبر انها محاولة بييد وانها سوف تعتمد في النهاية على مدى قبولها من جانب شعوب الاقليم . ان الدعوة الشرعية لحكم الاغلبية في زمبابوى ، تمثل القضية الاساسية لهذه المشكلة ، ويجب علينا أن نؤكد انه حتى تثبت المجهودات الحالية انها تمثل سعيا اصيلا من اجل تحقيق هذه الاهداف ، وانها ليست مجرد مناورات سياسية ، فان قوات زمبابوى التحريرية ، سوف تواصل كفاحها المسلح وسوف تتسم باليقظة .

انني اعتقد انه اذا كانت هذه الاقتراحات دافعها الاخلاص والنوايا الحسنة ، والتطبيق الصحيح لمبادئ الامم المتحدة ، فانه لا يمكن ان يتأخر استقلال شعب زمبابوى . وعليه فان حكم الاغلبية مع التمثيل الديمقراطي الذى يسمح بنقل السلطة الى الممثلين الحقيقيين للشعب ، يجب ان يمنح الآن .

في النهاية أقول انه ليست هناك تطورات أكثر خطورة بالنسبة للعالم مثل تلك التغييرات الموجودة في افريقيا الجنوبية . ان القضية الاساسية لمشكلات افريقيا الجنوبية هي سياسات الفصل العنصرى ، ولا يمكن ان ننكر ان افريقيا الجنوبية تعد تهديدا للسلم والأمن ، ولذا فانه من الضروري على الامم المتحدة ان تتخذ الاجراءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق نظرا لطبيعة الفصل العنصرى غير الانسانية ، ونظرا لاحتلال ناميبيا غير الشرعي ، ونظرا للتأييد العسكرى والاقتصادى الذى أعطى لنظام سميث على الرغم من العقود الالزامية ونظرا لسياسات افريقيا الجنوبية العنصرية . وفي هذا الصدد فان تسليح بريتوريا المتعمد بما في ذلك توفير القدرات النووية لها من جانب فرنسا هو أمر يثير القلق ويستحق التأنيب ، ويجب أن يتوقف فوراً وان بلادى وحكومتى تعتبران المـزـل الكامل لذلك النظام يجب أن يكون أمرا الزاميا .

ان الموقف في الشرق الاوسط على غرار جنوب افريقيا يصور الحقيقة الجغرافية وهي ان الظلم الواسع المدى ما زال دون علاج ، وسوف يؤدي ذلك حتما الى نزاعات مستمرة .

ان الشعب الفلسطيني قد اقتلع من جذوره بسبب الحدوان الصهيوني منذ ٢٩ عاما ، ومنذ ذلك الوقت ، تنكر عليه حقوقه في العودة الى دياره ومن استرداد أمواله ، وان هذا الظلم مستمر ، وكان سببا في أربع حروب واضطرابات مستمرة في الشرق الاوسط . وان الازمة الحالية في لبنان تعد أشرا آخر لطرد الشعب الفلسطيني نحو البلدان المجاورة .

ان أحدا لا ينكر اليوم حتى أصدقاء وحلفاء اسرايل الاكثر قربا منها أن السلام والاستقرار لا يمكن ان يستقرا في فلسطين الا عن طريق اعادة حقوق الفلسطينيين ، وعن طريق عودة الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرايل ، بموجب القانون الدولى ، وعند تناوله لقضية الشرق الاوسط ينبغي على الامم المتحدة ألا تتناسى هذه القواعد الاساسية ، وان حكومة بلادى تؤيد الجهد المستمرة التي تبذلها المنظمة العالمية والرامية الى تعزيز اقرار السلام في هذه المنطقة المضطربة . واننا نؤيد بصفة خاصة الجهود الاخيرة التي بذلت من أجل الشعب الفلسطيني .

ورغم ان جوانب القضية الفلسطينية لم تدرس برمتها في الامم المتحدة الا ان المنظمة الدولية طالبت دائما بعودة الفلسطينيين الى ديارهم وتمويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها . ولكن تعنت اسرايل في هذا الصدد منذ سنوات طويلة ، تمثل في انكار ديار الفلسطينيين وفي حقوقهم غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة .

ان الوجود المستمر للصهيونية في الشرق الاوسط قد تشكل في العدوان والتوسع اللذان يهدفان الى القضاء على الفلسطينيين الاصليين واستبداهم بالشعب اليهودي .

ان اقامة لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف فيها .

وان الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة تعد أمرا منطقيا وتمثل اصرار الامم المتحدة على احقاق الشعب الفلسطيني ، وعلى عدم جعل المشكلة الفلسطينية تدخل في مرحلة من الركود ، وهكذا فان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتخلى عن السعي عن السلام في الشرق الاوسط ، وانني أعتقد أن المبادئ الأساسية لذلك هي ما يلي : أولا الحقوق الثابتة لتقرير المصير ، لا يمكن أن تتحقق الا اذا جلت اسرائيل عن الاراضي الفلسطينية التي احتلتها بالقوة ، مما يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة . وان اقامة دولة فلسطينية مستقلة تعد شرطا أساسيا لقرار السلام في الشرق الاوسط ، وان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الاصيل لحقوق الفلسطينيين لها الحق في المشاركة في كافة الجهود الرامية الى تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، وان حق الفلسطينيين ينبغي أن يمارس في اطار تسوية كاملة تتضمن انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة على اثر حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

وان مدينة القدس وهي مدينة مقدسة بالنسبة للاسلام ، والنسبة للمسيحية ، والنسبة لليهودية ينبغي أن تحترم هويتها ، ولا ينبغي ان تستمر اسرائيل دون ما عقاب في ضم هذه المدينة من جانب واحد ، وطمس معالمها .

والامر كذلك بالنسبة للضم المتدرج للاراضي العربية المحتلة عن طريق اقامة مستوطنات يهودية ، اقامة متعمدة وواسعة النطاق ، فان ذلك يشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها اسرائيل ، ان هذه المبادئ التي وافقت عليها الامم المتحدة من قبل ينبغي أن تطبق في الناحية العملية . وان حكومة بلادي تحيي كقاعدة مفيدة البرنامج الذي وضعتة اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف فيها للشعب الفلسطيني ، وفي هذا الصدد فاننا نعتقد أن مجلس الامن من واجبه أن يتخذ اجراءات بموجب السلطات التي يمنحها له ميثاق الامم المتحدة ولا سيما الباب السابع من أجل احقاق هذه الحقوق . ونعتقد كذلك ان مجلس الامن يتعين عليه أن يعيد النظر في عضوية اسرائيل في الامم المتحدة اذا ما استمرت الصهيونية كما هي عليه منذ زمن .

٣٠ عاما في رفضها لتطبيق القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة .

ان السوفت في الصومال الفرنسي ما زال يستحوذ اجتماع المجتمع الدولي منذ اعلان الحكومة الفرنسية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ والذي قالت فيه انها سوف تمنح الاستقلال لهذا الاقليم ، في حين أن اعلان النوايا الصادر عن الحكومة الفرنسية بتصفية هذا الاستعمار يعد واقعة جديدة نعرب عن سعادتنا لها الا أن العطية المستمرة والمعقدة المؤدية الى الاستقلال تدل على عدم احراز تقدم ملموس من قبل السلطة المستعمرة في هذه المنطقة .

ان تطلع شعب هذه المنطقة الى الحرية والاستقلال قد أقر دونا شك أو طعن وان بعثة منظمة الوحدة الافريقية التي زارت المنطقة على الطبيعة قد شاهدت ذلك بوضوح ومن ثم فان تطلع الشعب الى الاستقلال لا ينبغي أن يمد كحيلة لتضليل شعوب العالم ولتأخير منح الاستقلال للساحل الصومالي الفرنسي .

ان الامم المتحدة طالبت بالاستقلال السريع لهذه المنطقة ، وكذلك دول عدم الانحياز وكافة الدول المتحررة ، وفي القرار ٣٤٨٠ (د - ٣٠) الصادر من الجمعية العامة ، طالبت فيها الجمعية العامة من فرنسا ان تمنح الاستقلال الفوري وغير المشروط وان تنشئ الظروف اللازمة من أجل الاسراع بالعطية المؤدية الى الاستقلال .

ان منظمة الوحدة الافريقية في دورتها الثالثة عشرة على مستوى القمة ، قد وجهت نداءً مماثلاً واعربت عن أسفها للمناورات التي تعوق حصول المنطقة على الاستقلال ودعت فرنسا الى أن تعمل بأسرع ما يمكن من أجل تسوية مشاكل الجنسية واجراء الاستفتاء قبل نهاية ١٩٧٦ .

وفي هذه المرحلة أود أن اقول بوضوح تام ان حكومة الصومال ساعدت شعب هذه المنطقة على تحقيق استقلاله غير المشروط ، وان الصومال قد قالت دائما بوضوح ، وهي تؤكد اليوم ، انها تحترم رغبة هذا الشعب واستقلاله وسيادته واننا ندعو الآخرين كافة الى الكف عن أية تدابير ، أو مسالك قد تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى تعويق أو الحد بأي طريقة كانت من الاستقلال الذي تتم الحصول عليه بثمن غال جدا . ان الصومال قد دافعت عن هذه المثل العليا دائما وايدت دائما الاماني العادلة لهذا الشعب وتتصدى لأية تدابير من شأنها أن تقوض منطقة الصومال الفرنسي .

ونظرا للشكوك التي تساور المجتمع العالمي ، بالنسبة لنوايا الدولة المستعمرة ، فانه من الحكمة بمكان على الجمعية العامة أن تبحث الاساليب التي يمكن الحصول بها على تعهد حازم من الحكومة الفرنسية لحصول هذه المنطقة على الاستقلال وذلك في ظل الظروف الديمقراطية التامة .

وئمة مثل آخر مؤسف للاستعمار الفرنسي يتمثل في الاحتلال غير المشروع لجزيرة مايوت التابعة لجزر الكومور . وهذا العمل لا يشكل عملا صارخا وعدوانيا ضد جمهورية الكومور فحسب ، ولكنه يشكل كذلك تهديدا بالنسبة للأمن والاستقلال في الدول الاخرى الافريقية والآسيوية في المنطقة . وان حكومة بلادى مقتنعة بأن الجمعية العامة ينبغي أن تدعو فرنسا الى الانسحاب فورا من جزيرة مايوت التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية الكومور وان تحترم سيادة هذه الدولة الجديدة .

ان كثيرا من المشكلات الاخرى ، الاقليمية تشكل تهديدات كاملة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين ، نظرا لوجود قوات أو مصالح اجنبية . وهذا يصدق على الموقف في كوريا الذى مازال يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين . ان الشرط الاساسي بالنسبة لنزع الفتيل من الموقف هو اعادة التوحيد الوطني للشعب الكورى . وان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه مادامت هناك امدادات مستمرة من السلاح نحو الجنوب . وان حكومة بلادى سوف تستمر في تأييد جهود أولئك الذين يسعون في الأمم المتحدة الى توفير الاساليب الملائمة لاقامة السلام والاستقرار في كوريا .

واننا على يقين تام من أن التوتر لن ينتهي ولن تكون هناك نهاية للنزاعات الاقليمية مالم تنسحب القوات الاجنبية المرابطة في الجنوب بحجة انها تعمل تحت علم الأمم المتحدة .

وبالنسبة لمسألة قبرص ، فان حكومة بلادى تعرب عن ارتياحها للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة ، واننا نرى أن الحفاظ على الاستقلال والوحدة الاقليمية للجمهورية حيث يمكن لجميع السكان العيش في سلام ، وان يتمتعوا بالسلام والحريّة الكاملتين ، يعد أمرا ضروريا .

ويجدر بنا أن نشير الى أن هناك مناطق اخرى غير الجنوب الافريقي ، مازالت تخضع للسيطرة الاستعمارية المتخلفة ولتطبيق المبادئ المثالية للميثاق والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، فان الامم المتحدة ينبغي أن تضع نهاية للسيطرة الاستعمارية في هذه المناطق .

ان عدم التقدم نحو احراز نزع السلاح العام والكامل ، مازال يؤثر على الجهود التي تبذلها الشعوب في كافة المجالات من أجل خلق عالم افضل . ان حكومة بلادى تعبر مرة أخرى عن خيبة أملها امام عدم توقيع اتفاقية حظر جميع التجارب النووية تماما . ان توازن الذعر القائم على الصواريخ النووية مازال مستمرا ، وان امكانيات الدمار العالمي مازالت تتزايد ، وان انتاج الاسلحة البكتريولوجية والكيميائية واسلحة الدمار الشامل والاسلحة التقليدية مازال مستمرا .

وثمة خطر آخر بالنسبة للسلم والاستقرار يكمن في رغبة عدد من البلدان في أن تحصل على مصانع لمعالجة الوقود النووي لانتاج الاسلحة النووية ، وثمة خطر آخر أكبر يكمن في أن بعض البلدان ولاسيما فرنسا ترغب في امداد بعض البلاد بمثل هذه المصانع . ان هذا التطور يهدد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والتي ترمي الى عدم انتشار الاسلحة النووية ، عن طريق معاهدة عدم الانتشار . ان توجيهات اخرى ، وقواعد التحكم في الامداد بالوقود النووي لاغراض سلمية اصبحت امرا ضروريا . ان تلك قضية ينبغي أن تسترعى انتباه المجتمع الدولي ، بصورة عاجلة ان سباق التسلح الذى تزداد خطاه يوما بعد يوم يجعل الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد امرا عقيما . ان توجيهه الطيارات من الدولارات الى اغراض غير اغراض الانماء يعوق من عطية الانماء دون شك .

وبناءً على ماسبق فان حكومتى تعرب عن قلقها للتدهور فيما يتعلق بموقف التسليح ، وتؤكد القرار الذى قدمته بلدان عدم الانحياز .

لقد قررت هذه البلدان انها سوف تضع الاجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة بلدانها واستقرارها . ان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، وفي الشرق الاوسط ، وفي افريقيا وآسيا يعد تطورا تقدما في هذا المضمار ، يتمشى مع اهداف الشعوب فى السلام والأمن .

ان تنفيذ الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندى منطقة سلام ، يعتبر من الشروط الهامة لنزع السلاح والاستقرار الدولى ، ان الصومال وهى من دول المحيط الهندى ومن دول عدم الانحياز تؤكد ارتباطها بمبادئ هذا الاعلان وتطلب الغاء كل القواعد العسكرية الاجنبية من هذه المنطقة . ان المبادئ الخاصة باعلان المحيط الهندى ، قد تأثرت بتطور القواعد العسكرية البحرية في جزيرة ديبيجو جارسيا وغيرها . ان هذه المسألة تشغل بلادى بصفة خاصة ، وكذلك بلاد أخرى، تدين بشدة تلك الاجراءات استفزازية الخطيرة .

ان جهود اللجنة التى تختص بالمحيط الهندى لتنفيذ هذا الاعلان ، يتم تعويقها بما تقوم به الولايات المتحدة من عرقلة هذا التنفيذ . ونرجو أن تتمكن الدول المذكورة من الدخول فى مفاوضات مع هذه اللجنة ، ان نجاح هذا الاعلان يرتهن بتعاون تلك الدول ، وسوف تؤيد بلادى الفكرة القائلة بدعوة البلاد الساحلية للمحيط الهندى وبلاد أخرى لتنفيذ قرار الامم المتحدة المتعلق بالمحيط الهندى .

ان ببطء المفاوضات الجارية ، من اجل التوصل الى اتفاقية بشأن قانون البحار ، يؤسف له
 بيد ان هنالك تقدم ما حثيثا فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية للدول . وتهنىء حكومة بلادى
 نفسها ، ان هنالك مبدأ اصبحت مقبولا ، وهو ان المنطقة الاقتصادية قد وصلت الى مائتي ميل ،
 وقد تم تطبيق هذا المبدأ من طرف سبعين دولة ، بما فيها الصومال .
 واما عن البحث العلمي ، داخل هذه المنطقة ، فأمر يجب أن يدرس عن كثب . ان أنه من
 الممكن ان البحث العلمي قد يشكل اساسا لبعض النشاطات التي قد تؤثر على أمن الدول وسيادتها
 وفي رأينا ، ان مثل هذه الابحاث التي قد يقوم بها طرف ثالث في منطقة اقتصادية دولية ، لا يمكن
 ان يكتب لها النجاح الا بموافقة تلك الدول ، وفي اطار التشريعات الخاصة بها .
 ان مؤتمر قانون البحار لم ينجح ، لانه وصل الى مأزق فيما يتعلق باستغلال قاع البحار ،
 تحت اشراف السلطة الدولية . وتأسف حكومة بلادى ، ان الدول الصناعية حاولت أن تتخذ اساسا
 خبراتها التقنية لنسف المؤتمر ، وان تستخدم هذا الامر كمسألة تسمح لها بتأكيد مصالحها .
 وقد يكون ذلك اساسا لسيطرة غير مقبولة للدول المستعمرة ، بيد انه سبق أن قامت بمثل
 هذه الاعمال على نطاق واسع . فنهبت في غير حياء وبدون رحمة الموارد الطبيعية للشعوب المستعمرة
 اما عن استكشاف واستغلال قاع البحار في المنطقة الدولية ، تحت اشراف السلطة الدولية ، فانه
 يستهدف منع اعادة هذا الاستغلال من طرف البلدان المتقدمة . وانا قبلنا السلطة الدولية ، فان
 على الدول المتقدمة تكنولوجيا ان تؤكد حسن نيتها ، ورغبتها الاكيدة في الاشتراك مع دول اخرى
 بتقدمها التكنولوجي . وهكذا ، يمكن سد الفجوة التي تفرق بين الطرفين ونحن على يقين ، أن مؤتمر
 قانون البحار والنظرية القائلة ان الحق اساسه القوة امر لا يمكن قبوله . ان الثروات الكامنة في قاع
 البحار هي تراث مشترك للانسانية .
 لقد اهتم المجتمع الدولي ، كل الاهتمام بحل المشاكل السياسية التي تشكل خطرا بالنسبة
 للامن والسلم الدوليين .
 وعلى المجتمع الدولي ان يهتم بالتوتر الناجم عن التباين بين مستويات الحياة ، والفجوة
 القائمة بين البلاد الغنية وبين البلاد الفقيرة .

ان البلاد النامية تريد سد الفجوة ، وانها هذه الفوارق على اساس برنامج عمل من اجل نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وهناك علاقات قديمة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، بيد ان النظام الجديد ينجم عن التطور الذى نشهده في العالم ، مما يتطلب هذه التغييرات الاقتصادية المذكورة .

وتأمل الانسانية ان يستبدل بسياسة القوة والسيطرة نظام عالمي جديد على اساس الديمقراطية والسلام والتعاون الاقتصادي ، لا على اساس مصالح الاقوياء والاثرياء فقط ، بل نظام يخذ في الاعتبار مصالح الجميع . وان يرتبط النظام السياسي والاقتصادي ببعضه البعض .

اما عن الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانما ، فقد اعطى مثلا لذلك ، وهو يشارك الرأى القائل بان بعض التقدم قد احرز ، بيد ان المؤتمر قد فشل في بعض الامور ، وهذا كله وارد في تقرير الامين العام . لقد كان هذا المؤتمر يستهدف التوصل الى اتفاقية متعلقة بالمواد الاساسية ، الامر الذى يهمل البلاد النامية قبل اى شي آخر ، وكذلك نظام لنقل التقنيات . ومن جهة اخرى ، لم يحرز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالمدىونية ، وعلى المدى البعيد وبالنظام النقدي وبالمساعدة من اجل الانما .

ويجب الا يبقا على الدفعة التي اكتسبها المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والانما ، ولا يجب ان يؤدي الفشل في بعض الامور الى التشاؤم بل ينبغي ان نحافظ على الجهود التي ان بذلت من اجل التوصل الى اتفاقية في الميادين المتعلقة بالمدىونية واصلاح النظام النقدي العالمي . ان الجهود ما تزال مطلوبة ، وان التأخر في ايجاد النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد يؤثر دون شك على جهود الدول المختلفة .

اما ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فهو بيان واضح لسياسة دول عدم الانحياز ولما يبغيه المجتمع الدولي باسره . ان معنى قبول هذا النظام الدولي الجديد رفض نظام الاستغلال الذى ساد حتى الان .

لقد اكد رؤساء دول عدم الانحياز ، عند انعقاد مؤتمر القمة الاخير ، اعتقادهم ان المبادئ التي تستهدف الحفاظ على مصالح الدول الاضعف نموا في عصر الترابط هذا مؤكدة في ميثاق الامم المتحدة ان حركة عدم الانحياز التي لها نظرية سياسية واقتصادية واضحة واتجاهات تقدمية استمرت

في رسم السياسة الاقتصادية للدول النامية والدفاع عن موقفها امام المعسكر الاخر وذلك في كل المجالات الدولية .

وتؤيد حكومة بلادي ، كل التأييد ، تلك المبادئ* والاجراءات المضمنة في القرارات الاقتصادية التي ووفق عليها في كولومبو .

اما مؤتمر دكاار المتعلق بالمواد الاولية ، فله نتائج بعيدة المدى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للدول النامية . اما عن مؤتمر ليما الذي عقد في ١٩٧٥ ، فلقد حدد في اطار برنامج خطوطا للعمل من أجل التعاون المتبادل والتضامن . ويعتبر اعلان مانيلامتضمنا للشروط الاساسية لاجراء مفاوضات اقتصادية دولية والسير قدما من اجل ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي هذا الاطار ، ترى حكومتي ان مؤتمر باريس بشأن التعاون الدولي هو مبادرة هامة يمكن ، وهي أساس الحوار المستمر والمفاوضات المفصلة بين بلاد متقدمة ، وبين بلاد نامية ؛ وهي هامة كذلك في هذا العالم الذي يشهد التضخم السريع ، والنظام النقدي الذي لا يمكن السيطرة عليه الان .

وسوف تستمر حكومتي ، في تأييد الاجراءات التالية ، التي نعتبرها اساسية لانما* برنامج متكامل متعلق بالمواد الاساسية ، بما في ذلك صندوق مشترك لتمويل المخزون الاحتياطي الخاص بالمواد الاساسية ، وجدولة الاثار مما يسمح بتصحيح ما يتعلق بين المواد الاساسية والمواد المصنعة. ونرجو ان يكون هناك تفهم افضل في البلاد المتقدمة ، للاسباب التي تؤدي الى مديونية الدول النامية ، ورغبة تلك الدول في قبول الاقتراحات التي تستهدف حل تلك المشاكل . كما اننا نأمل أن يكون نقل الموارد من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية مما يساعد على حل هذه المشاكل ، في عقد الامم المتحدة للانما* . وفي هذا الصدد ، نذكر بشعور من خيبة الامل بالفرق بين ٢٠ بليون انفقت من اجل التنمية عام ١٩٧٥ و ٣٠٠ بليون دولار التي انفقت في التسليح في نفس العام .

وفي اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد فان التعاون بين البلاد النامية على اساس الاعتماد على النفس سوف يكون له اثر بعيد المدى ، ان ستمكن في هذه الحالة من التخلص مما يترتب على العلاقات الاقتصادية ، لقيامها حاليا على اساس رأسي . ومن هنا فان حكومتى تؤيد الجهود المبذولة لزيادة التجارة ما بين الدول النامية ، ولايجاد اجراءات تكفل تحقيق التعاون بين تلك البلاد في العديد من الميادين .

ان الهيئات التي تجمع المنتجين لها من الوسائل الهامة ، ما يسمح لها بالابتعاد عن الوسائل التي لا زالت متبعة حتى الان على الصعيد الاقتصادي في العلاقات بين الدول . ان القرار الذي اتخذته الدول النامية للعمل معا لايجاد عملة مدعمة بالامكانات الاقتصادية للدول غير المنحازة وغيرها من الدول النامية امر يتسم بنفس الهمية .

واذا ما انشئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبالوسائل السلمية بين الامم ، فانه يتعين على المجتمع الدولي ان يغير من نظم التبادل وكذا من النظام النقدي . تلك النظم التي كانت تهدو وكأنها ستدوم الى الابد . يجب ان ندخل التغيير المطلوب ، ولا سيما على اساس من الشجاعة والتفكير العميق في الامر على الصعيدين العملي والنظري معا .

تعتقد الصومال انه يمكن ادخال هذه التغييرات في اطار من التعاون ، وليس من المجابهة ولصالح الانسانية جمعاء .

في نهاية كلمتي اود ان اؤكد ان هذه الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، سوف تتناول العديد من المسائل الهامة ، المتعلقة بالسلام والا من وحقوق الانسان بتصفية الاستعمار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهذه الامور تعتبر شروطا اساسية للعالم الذي نريه ان نبنيه .

ويتعين على الامم المتحدة ان تعالج أولا الخطر القائم حاليا في العالم ولا سيما في بؤر التوتر ثانيا ، انه من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي ان يعارض هذا الاتجاه السائد نتيجة لما يقوم به الامبرياليون والاستعماريون الجدد من عمل يزيد من سيطرتهم ، ويزيد من التوتر وعدم الاستقرار في العديد من المناطق في العالم . فهم يسمعون الى ان تمتد يد الحرب الى كل مكان ، وان تنتشر الحروب .

يجب ان تحل منظمة الامم المتحدة المشاكل المختلفة وتعالج تلك المشاكل عن طريق ايجاد الجو الملائم للعمل من اجل التنمية والتقدم .

وفي رأى حكومة بلادى فان الامر الاكثر الحاحا هو العمل على ايقاف سباق التسلح وتخفيض التسلح ، وهذا الامر يعتبر خطوة اولى نحو نزع السلاح الشامل الكامل . ان ايجاد نظام فعال للامن المتبادل لا بد منه للحد من التوتر حتى لا تكون هناك نزاعات اكبر نطاقا .

نحن نؤمن بان اتباع الاسلوب الديمقراطي على الصعيد الدولي امر لا بد منه . ان الدول ذات السيادة اصبحت الوحدة السياسية الاساسية . ان هذا التطور يتطلب من كل الدول ان تساهم على اساس من المساواة في حل المشاكل الدولية .

ان الحد الادنى من الحقوق الانسانية لا يحترم من قبل الدول التي تنفذ سياسة الفصل العنصرى والصهيونية مما يشكل خطرا داهما بالنسبة للامن والسلام الدوليين ، ويحول الانظار الى ميادين أخرى حيث يؤثر على التقدم الذى يبغيه العالم .

ان حق تقرير المصير واستقلال الشعوب من الوسائل التي لجأت اليها الامم المتحدة على نطاق واسع لاجاد نظام سياسي عادل ، ولكن هناك الخطر الكامن في النظام السياسي والاقتصادى الاستعمارى الجديد ويتطلب هذا التطور التشديد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق تلك الدول في السيادة على أراضيها وعلى مواردها الطبيعية ، اما عن التمييز والفصل العنصرى والصهيونية فلكى تتخلص من هذه الاعمال فانه يجب علينا ان ندعم كفاح الشعوب التى تترج تحت كل هذه الآفات ، ويجب ان نستأصل الاستعمار أيا كان .

ان الفقر والجوع والحرمان من الحرية شاهده يدفع الانسان الى الانحطاط في هذا العالم ، الذى يتجاور فيه بشكل غريب البؤس المتزايد والرخاء ونظرا للارتباط الاقتصادى القائم حاليا بين الدول ، ولوجود الفجوة التي تزداد اتساعا بين الفقراء والاثرياء تستفحل الاخطار الداهمة بالنسبة للامن والسلام الدوليين .

اما عن العلاج لكل هذه المشاكل فنجده في ميثاق الامم المتحدة والقرارات التي سوف تتخذها الامم المتحدة مما يشكل الاساس الضرورى لاجاد مجتمع جديد منظم ومنسق . وتؤمن

الصومال انه يمكن للمجتمع الدولي أن يجد الحلول الملائمة لمشاكله ، وانه يمكن للامم المتحدة ان تلعب دورها كاملا فريدا حتى تضطلع بكل هذه الآمال الكبيرة الا وهي آمال الانسانية جمعاء .

السيد دي ميديروس فيريرا (البرتغال) (الكلمة بالبرتغالية ، قدم الوفد النص

بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني اتجه بكلماتي الاولى للتقدم بالتحية لرئيس الجمعية العامة الجديد السيد هامبتون سفير سرى لانكا وهي البلد الذي تقيم معه البرتغال علاقات تاريخية وثقافية ذات أهمية قصوى ، والرئيس يتمتع بشخصية دولية تستحق التقدير العظيم .

كما انني أود كذلك أن أشيد بالعمل الذي قام به رئيس الجمعية السابق رئيس وزراء لكسمبرغ ووزير خارجيتها لما قام به من عمل عظيم بالنسبة لانجاح الدورة السابقة . ولقد حاولت بلده دائما ان تعامل بالحذر عديدا من العمال البرتغاليين الذين يقيمون في بلاده . ويشرفني كذلك أن اتعرف عليه شخصا وأن اتعرف على رصانته وحصافته العميقتين ، وتعرفه للمشكلات السياسية التي تهم المجتمع الدولي ككل . واتقدم بالتحية كذلك الى الامين العام للمنظمة السيد كورت فالد هايم الذي اسهمت اعماله الجلييلة في زيادة العدالة والاستقرار في العلاقات الدولية وفي تعزيز هيبة الامم المتحدة .

واخيرا أود أن اتقدم بتهناني الحارة لقبول جمهورية سيشيل في منظمة الامم المتحدة باعتبارها العضو ال ١٤٥ وهذا قدمت المنظمة الدليل على عالميتها .

وبصفتي ممثلا لحكومة منتخبة في حرية من قبل الشعب البرتغالي فانه يسعدني ان اتحدث اليوم في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وانني لفخور بأن امثل هنا شعبا اخويا وجسورا اسهم وما زال يسهم بصورة حاسمة في توحيد الانسانية انطلاقا من تداخل الثقافات ومن الاحترام الذي ينبغي ان يكون قائما بينها * .

* تولى الرئاسة السيد م . هاري (استراليا) نائب الرئيس .

ان ثورة التحرر في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ والتي قامت في البرتغال ، كان هدفها تصفية الاستعمار ، وتكريس الديمقراطية ، والانماء . وبعد سنتين من هذا التاريخ ، انتهت عملية تصفية الاستعمار بالنسبة لنا ، ولقد أوفينا بتمهيداتنا للأمم المتحدة ، وأقمنا علاقات مع الشعوب التي أصبحت أشقاء لنا اليوم ، وان كانت علاقاتنا مع هذه الشعوب قد شوهت خلال العهد الماضي . بعد سنتين ، يتحدث أممكم من هذه المنصة مثل حكومة انتخابها الشعب استنادا الى دستور تمت صياغته وقراره بحرية تامة . وعلى هذا النحو ، فان الديمقراطية أصبحت حقيقة واقعة في البرتغال .

ومن المؤكد ، انه بعد سنتين من ثورة ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، فان وضعنا الاقتصادي مازال يتأثر بما حدث في البرتغال بسبب امثالنا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال للمناطق التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية . ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأننا بقوانا الذاتية وبفضل التعاون والتضامن الدولي ، سوف نتمكن من التغلب على هذه الصعوبات الاقتصادية ، فان الانماء في متناول أيدينا .

وبهذه الطريقة ، أثبتنا أن الشعب يمكن ان يقبل نظاما قائما على القمع ، ويضع نهاية للسيطرة الاستعمارية ويمكن أن يحدث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ويمكن أن يعزز قواعده الحضارية وقيمه الأخلاقية . وعلى هذا ، فاننا سوف نظل مؤمنين بقيم الحرية والاحترام حيال شخص الانسان بصفة عامة .

لكي أعطيكم صورة عما يعتدل في نفس الشعب البرتغالي الذي أمثله هنا . في المجال الداخلي ، كما هو في المجال الدولي ، فان الشعب البرتغالي يتطلع الى مجتمع أكثر عدلا ، وأكثر كرامة . ولقد ناضلنا طويلا من أجل بلوغ هذا الهدف ونرجو أن نسمع كلماتنا في العالم كله الذي يسعى الى أساليب التغلب على الصعوبات والتناقضات ويشاركنا نفس الامال .

تلك هي المرة الأولى التي يتحدث فيها مثل البرتغال الى هذه الجمعية العامة منذ اقرار الدستور في بلادنا . ان هذا الدستور ينص على المبادئ الكبرى التي توجه السياسة الخارجية للجمهورية البرتغالية . ان المادة السابعة تعلن :

" ١ - في علاقاتها الدولية ، تحكم البرتغال مبادئ الاستقلال الوطني ، وحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، والمساواة بين الدول ، والتسوية السلمية للنزاعات والخلافات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتعاون بين الشعوب الأخرى من أجل تقدم الإنسانية وتحررها .

" ٢ - ان البرتغال تدافع عن القضايا التي تتصدى للاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، ومن أجل نزع السلاح العام والكامل والخاضع للمراقبة ، وحل الكتل العسكرية السياسية واقامة نظام أمن جماعي ، وذلك من أجل اقامة نظام دولي قادر على حفظ السلام والعدالة في العلاقات بين الشعوب .

" ٣ - تعترف البرتغال بحق الشعب في أن تثور ضد كافة أشكال القمع ، وبصفة خاصة ضد الاستعمار والامبريالية ، وسوف تقيم علاقات قائمة على الصداقة مع البلدان التي تتحدث البرتغالية " .

ان البرتغال اليوم تحض بصورة حاسمة من أجل السعي الى ايجاد الأساليب التي يمكن أن تمكن المجتمع الدولي من القضاء على الكوارث والآفات التي تهدده وذلك من أجل الوصول الى حالة يختفي فيها العنف ، والكراهية ، والمقت ، والبغضاء ، والحرب والجوع . وعلى هذا النحو فان بلادى تولي اهمية خاصة لكافة الجهود المبذولة من أجل السعي الى اقامة نظام دولي جديد أكثر عدالة .

ونحن ان نعق في منطقة حساسة ، فان البرتغال تؤيد ضرورة تخفيف التوتر بين القوى الكبرى طالما ان هذا التوتر سوف يظل يعني عدم الاستقرار بالنسبة للبلدان الصغرى . ان احترام مختلف السيادةات يعد بالنسبة لنا أمراً ضرورياً . وان الصلف الاستعماري أصبح يشكل اليوم بكل وضوح عاملاً من عوامل النزاع بين الدول وان هذه المواقف تعد غير منتجة . ورغم أن بلادنا صغيرة الا اننا مستعدون للدفاع عن حقنا في اقامة اتفاقات اقليمية من أجل حل النزاعات الخطيرة .

في الآونة الأخيرة فان البرتغال أصبحت عضواً في مجلس أوروبا ووقعت اتفاقية أوروبا لحقوق الانسان . وفي الوقت نفسه ، فان اتصالاتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ما زالت مستمرة

من أجل التوصل الى الحصول على العضوية الكاملة في هذه المنظمة . واننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن امكانية بناء ديمقراطية ، قوية وموحدة تستطيع أن تلعب دورا أساسيا في حل المشكلات العالمية ويمكن أن تكون حليفا طبيعيا لكافة البلدان النامية .

ان نجاح بناء أوروبا المتحدة بيد وفي نظرنا أمرا حاسما بالنسبة لاقامة نظام دولي جديد . وفي اطار أوروبا هذه نعتقد أن لدينا دورا خاصا أساسيا ينبغي أن نلعبه في الحوار مع القارات الأخرى . ولهذا السبب فان لدينا تطلعات فريدة .

ولهذا فمن حسن الحظ اننا اشتركنا ، كضيوف مدعوين ، في مؤتمر عدم الانحياز في كولومبو الذي كانت لنتائجها أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان الاهتمام بوضع نهاية للوجود الاستعماري وللفصل العنصري الذي ساد أعمال هذا المؤتمر ، يجد صدى كبيرا لدى الشعب البرتغالي .

مع هذه الشعوب نحن نريد أيضا أن نضع نهاية لتدهور أسعار المنتجات الأساسية وأن ننشئ نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، يمدد أمرا جوهريا للقضاء على الظلم الذي تعاني منه الشعوب وللقضاء على التناقضات التي تفرق بين الشعوب .

ولهذا ، فان البرتغال تحرص على ضرورة تعزيز نزع السلاح التي يموه البعض عنها بتصريحات جوفاء ، وخلق مناطق لا تكون فيها أخطار المواجهات بين الدول تدعيما للانفراج . وفقا لهذه الخطوط ، فان البرتغال تظل مدركة بصفة خاصة لما ورد في البيان النهائي لهلسنكي كما أنها تعلق أهمية كبيرة على اجتماع بلغراد الذي سوف يكون تطبيقا لهذه المبادئ . ان البرتغال تتدخل بصورة مكثفة في هذه المجالات وتعتقد أن الأمم الصغيرة تستطيع أن تلعب دورا حاسما في الدفاع عن سيادتها وعن أمنها وذلك ايمانا بمبادئ تختلف عن تلك المبادئ التي تنادي بها الدول الكبرى .

ونحن كبلد عضو في حلف الأطلنطي ، وكبلد أوروبي ، فاننا سوف نسهم بكل جهدنا للمضي في هذا السبيل ، واننا نتبع سياسة خارجية مفتوحة وعلى كافة الأبعاد ، وان البرتغال تمارس سياستها الذاتية الخاصة بها في المناطق غير التابعة لحلف الأطلنطي .

ان البرتغال لها سياسة خارجية عبر القارات بالضرورة وهذا نتيجة منطقية لموقفنا في العالم ، وان وجود البرتغاليين في كل انحاء العالم وتغلغل اللغة البرتغالية فيها يؤيد كل هذا .

اننا نعبر عن رضانا لان منظمة الوحدة الافريقية ، التي تقيم مع الامم المتحدة تعاونا صريحا ووثيقا ، قد ادخلت اللغة البرتغالية بين لغاتها الرسمية في الالوانة الاخيرة . وان البرتغال تعتبر ذلك أمرا ذا أهمية كبرى . والواقع ان اعتبار اللغة البرتغالية كلغة افريقية في الالوانة الراهنة ، ينشيء علاقات صداقة مع هذه القارة الكبيرة ، التي أصبح نفوذها كبيرا في العلاقات الدولية فـ في الوقت الحالي ، وسوف تقود في المستقبل حركة تحرر الشعوب والبشر وبالنسبة للبرتغال الديمقراطية التي تمثلها هنا ، فان الحقيقة النوعية والكمية للغة البرتغالية على مستوى القارات ينبغي أن تركز على مستوى الامم المتحدة . ان حوالي ١٢٠ مليون نسمة يتحدثون باللغة البرتغالية ، في أوروبا ، وافريقيا ، وأمريكا ، ولهم تأثير كبير في آسيا والاقيانوسية ، ونحن مقتنعون كذلك ، بأن اللغة البرتغالية سوف تصبح تدريجيا وبصورة متزايدة وسيلة للاتصال بين الناس من أجل زيادة فعاليتهم في مكافحة آفاتهم على جميع الوانها .

وبالنسبة للبرتغال الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ نيسان أبريل ١٩٧٤ ، فان اللغة البرتغالية باعتبارها أداة لتحرر الانسانية تعد أمرا أساسيا .

وانني أود هنا أن أعرب فيما يتعلق بهذه القضية عن رغبة دول البرازيل وموزامبيق ، وغينيا بيساو والرأس الاخضر ، وسان تومي وبرنسيبي ، وأنغولا ، اننا نأمل أن يتمكن ممثل جمهورية أنغولا الشعبية من الحديث باللغة البرتغالية من فوق هذه المنصة ، على قدم المساواة مع كافة الاعضاء الاخرين . واننا نؤيد انضمام جمهورية أنغولا الشعبية كعضو كامل العضوية في الامم المتحدة . ان الامم المتحدة اذا فقدت عضوا خارجها فانها تظل غير مكتملة العضوية .

ان بعض المشكلات لا تزال قائمة في الموقف الدولي ، وسوف أتحدث عنها لانها على جانب كبير من الأهمية .

ان البرتغال المناهضة للاستعمار ، ترى أن تصفية الاستعمار لم يكن ينبغي أن تؤدي الى نزاعات جديدة في الجنوب الافريقي وخاصة الى أن تفرض مصالح غير افريقية الحلول لتلك المشاكل .

ومن مصلحة شعوب الجنوب الافريقي أن تحرر هذه المنطقة بنفسها ، ان التأثير السلبي

لسياسة الفصل العنصرية المناهية لحقوق الانسان المعترف بها على المستوى الدولي ، يثير ضميرنا ، ويعتبر سببا من أسباب التوتر في هذه المنطقة من العالم .

اننا نعلن عن تأييدنا لاستقلال ناميبيا ، ولاقامة حكومة الاغلبية بسرعة في زيمبابوي . اننا نؤيد كافة الجهود الواقعية ، الرامية الى احداث هذه التغييرات الضرورية دون حدوث أية تشنجات في مختلف المواقف .

ونعبر كذلك ، عن قلقنا بالنسبة للموقف في الشرق الاوسط ، حيث لا يزال الشعب الفلسطيني يشهد وطنه موضع نزاع ، وله حق في هذا الوطن ، ونحن نؤيد ضرورة عقد مؤتمر جنيف بصورة سريعة ، وترجو أن نعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن تقدم الضمانات لامن اسرائيل .

ومن ناحية أخرى ، فمن الاهمية بمكان ، أن توضع نهاية لمأساة لبنان ، التي تمخضت عن فقدان الكثير من الارواح البشرية ، وعن كثير من المعاناة ، وعن ضياع التعايش السلمي المتوازن لمختلف الطوائف الثقافية في هذا البلد .

ونرجو لعمل الرئيس الجديد ، واستمرار جهود المنظمات الدولية مثل الجامعة العربية وغيرها ، أن تعيد السلام الى شعب عانى كثيرا من هذه المأساة .

ان قضية تيمور الان قيد البحث في الامم المتحدة ، وان البرتغال قد تعاونت دائما ، وبصورة تامة من أجل الجهود المبذولة لتطبيق قرارات حق تقرير المصير ، ومنح الشعوب امكانية تحديد مصيرها بأنفسها ، وهذا ينطبق تماما على تيمور .

وينبغي على هذه المشكلة ان تحل وفقا للحقوق والواجبات المعترف بها في منظمة الامم المتحدة . ومن المؤكد أن الحكومة البرتغالية سوف تظل على غير استعداد للاعتراف قانونا بضم جزء من تيمور الشرقية الى دولة أخرى من طرف واحد ، ومع ذلك فنحن مستعدون لقبول اتفاق عام في الرأي في الامم المتحدة . بخصوص هذه المسألة ، لاننا على يقين من أن هذا الرأي دائما سيكون مطابقا للمبادئ التي قادت منظمنا دائما .

ولا ينبغي أن يفوتني هنا ، الاشارة الى القضايا الاقتصادية العالمية ، ورغبتنا في قيام نظام اقتصادي دولي جديد .

اننا نتابع باهتمام كبير نتائج مؤتمر الشمال والجنوب ، ونأمل أن تتمخض عن نتائج ملموسة بحيث يمكن السير في الطريق الصعب المؤدى الى اقامة علاقات دولية اكثر عدالة .
 كما اننا نأمل كذلك ان يقوم نظام دولي جديد ، على اساس توزيع الثروات توزيعا اكثر عدالة ، وعلى اساس تقدير الاحتياجات الحقيقية لكل شعب ولكل بلد . ورغم التقدم الذى حدث ، الا ان البرتغال يرى ان الاونكتاد الرابع الذى عقد هذا العام في نيروبي قد عجز عن حل المشكلات المتعلقة بالصادرات ، وتجارة المواد الاولية ، واستغلال المواد الاولية كذلك ، كما اننا نوجه اهتماما كبيرا للديون الخارجية للبلدان النامية ، لاننا مقتنعون بان هذه الظاهرة لها آثارا عالمية قد تثير اختلال لا يتمشى مع النظام والانسجام اللذين ينبغي ان تتسم بهما العلاقات الدولية ، ان البرتغال نظرا لانها ليست سوى بلد مصدر للمواد الاولية ، وليست بلدا صناعيا فانها ترمي الى ايجاد حلول واقعية يمكن ان تخدم مصالح الجميع .

اود الان الاشارة الى جانب هام من التعاون الدولي كان فيه للسيد اميراسنغ دور خاص وانني اود ان اتحدث هنا عن المؤتمر الثالث لقانون البحار .
 ان التقدم الفني الذى تم احرازه في مجالات الصيد وفي مجالات استغلال قاع البحار والمحيطات ، وكذلك الحدود الجغرافية للمناطق البحرية ، يقتضي حماية الموارد الطبيعية والبيئة في المياه الاقليمية مع مراعاة السيادة وفيما يخص قانون البحار المقبل المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في قاع البحار ، نحن على اقتناع انه من الضروري اتخاذ موقف وسط بين مختلف المواقف المتصارعة ، التي بدت الى الان غير قابلة للتفسير . ان البرتغال سوف تفعل كل ما في امكانها في اطار مجموعات التفاوض التي تدخل فيها ، من اجل المساعدة على التغلب على الصعوبات التي واجهتها الدورة الثالثة ، ولهذا فاننا نود ان نؤكد ما قاله رئيس المؤتمر في هذا الصدد ، وهو ضرورة تجنب الاعمال الصادرة من طرف واحد في المستقبل ، ونرجو ان الرأى العام الذى تم التوصل اليه سيشمل ميادين اخرى خلال الندوة الرابعة .

اود ان اقدم الان بعض الملاحظات عن دور الامم المتحدة .
 انني انتهي الى جيل من البرتغاليين سلط عليه النظام الدكتاتوري ضغوطا لا فقاده ثقته بالامم المتحدة ، ولقد انتهى هذا النظام منذ الخامس والعشرين من نيسان / ابريل ١٩٧٤ . وان

اسباب هذا التكاليف ضد الامم المتحدة يسهل ادراكه حيث ان الانظمة التي تحكم الامم المتحدة تتنافى دون شك مع مبادئ استخدام القوة والطفيان في العلاقات الدولية ، ولقد انهار النظام السابق على المبادئ التي كان يقوم عليها .

ومع ذلك فان الاتجاه الذى ساد والذى تتخذ على اساسه القرارات ، قد يتنافى بوضوح في بعض الاحيان مع الواقع الحالي ، لانه هذا الاساس يعكس في بعض الاحيان الاغلبية الميكانيكية المنقادة لكليشيهات ساذجة تنال من سمعة الذين ينتمون اليها وذلك يعد مصدر قلق كبير بالنسبة لنا . وكما ان استخدام حق النقض يعد اساءة لاستخدام هذا الحق في هذه المنظمة الدولية ، فيجد ربنا ان نبحث باهتمام بالغ ، وعلى جناح السرعة ، مسألة اتخاذ مثل هذه القرارات بشيء من الشح في الامم المتحدة ، وذلك حتى نحافظ لهذه المنظمة الدولية على الدور العظيم الذى ينبغي ان تلعبه .

فاما أن يتم ذلك واما أن ينتهي الأمر بنا الى مراجعة للميثاق يصعب تحديد تفاصيلها والتنبؤ بنتائجها ويحدونا وطيد الأمل في أن نقوم بهذا العمل حيث أن الأمم المتحدة هي المنصة العالمية الوحيدة الكفيلة بالتأثير تأثيرا سديا على المجتمع الدولي .
ان استمرار الكتل العسكرية والتكتلات الأيدولوجية تدل على ان هذه المنظمة لم تستطع القيام بدورها تماما .

واننا نعتقد أننا نستطيع المضي قدما من أجل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ، وبالتالي نستطيع أن نسهم في القضاء على الفرقة القائمة بين الشعوب وازالة القواعد التي تعتمد عليها الكتل السياسية العسكرية .

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نقوم بعملنا في كافة الاتجاهات من أجل حماية حقوق الانسان وينبغي ألا نبدأ من العمل على سيادة الاخلاقيات الدولية .
وبالتالي فاننا نؤيد مشروع المعاهدة المقدم من المانيا الاتحادية الخاص بمنع الاستيلاء على الرهائن .

واننا نؤيد هذه المبادرة لأنها ترمي الى انقاذ الرهائن والحفاظ على الأمن والنظام الدوليين . واننا نعدى كل أشكال العنف والارهاب .
وليس من الغريب اننا نعلق أهمية كبيرة بالنسبة للمسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، وان انهيار النظام الدكتاتوري في بلادنا ليقدم أكبر دليل على ذلك . وان دستورنا ينطوى على مبادئ واضحة حاسمة في هذا الصدد .

ولهذا فان حكومتنا تعتقد أن احدى الأولويات الأساسية تتمثل في قبول الوثائق التي أصدرتها الأمم المتحدة مثل : ميثاق حقوق الانسان الذي وقعته باسم حكومتي ، وان البرتغال تعتبر انه من الجوهرى أن هذه النصوص ونصوصا أخرى غيرها من تلك التي صيغت في الأمم المتحدة مثل الاعلان الخاص بحماية الانسان من التعذيب وغيره من المعاملات القاسية أو المهينة وغير الانسانية ، ونحن نعتبر أن هذه الوثائق وتلك النصوص هامة بالنسبة للتفاهم بين الأمم والأفراد لأن الأمر يتعلق بتطلعات لكل الانسانية .

ولذلك علينا أن نعمل سويا في كافة المجالات حيث انها المضمرة المشترى لتطلعات جميع

الشعوب .

ان الأمم المتحدة تمثل حلما قديما للانسانية ، حلما للوحدة والسلم والتسامح والتفاهم ، وهذا الحلم مازال بعيدا ، ولكن لا ينبغي أن نقلل أو نهون من التدابير التي اتخذت في هذا الصدد ، ولكن علينا أن ننضافر مع هذه الجهود من أجل احراز نصر وتقدم أكبر .

السيد م. هـ. خان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : لقد سنحت الفرصة من قبل لوفد بلادى خلال هذه الدورة لكي يعرب تهانيه لك بمناسبة انتخابك رئيسا لهذا المجلس الموقر . وأود أن أكرر ما قلته من قبل معربا عن ثقة وفد بلادى في أن مناقشات هذه الجمعية سوف تكفل بالنجاح تحت ادارتك الرشيدة .

وأود أن أشيد بالدكتور كورت فالدهايم الأمين العام الموقر لهيئة الأمم المتحدة الذى يضطلع بمسؤولية جسيمة تولاها بتفان تام ، وقد استفاد العالم من ادارته لشؤون هيئة الأمم المتحدة ، والروح القيادية التي وفرها لهذه المنظمة في أوقات حرجة يتذكرها المجتمع الدولي بكثير من الامتنان والاعجاب .

ان أهم تحد يواجهه المجتمع الدولي اليوم هو الأزمة التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وجوهر المشكلة يرجع الى تزايد الهوة بين الدول الفقيرة وبين الدول الغنية في العالم . وقد أثبتت المفاوضات الواسعة النطاق خلال السنوات الأخيرة الحاجة الملحة ليجاد علاقات أكثر عدالة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية في العالم . ومن هذا التعرف نبع اعلان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولا حراز أى نجاح هام في تنفيذ أهداف هذا البرنامج كان من الضروري أن تطرح اقتراحات شاملة ويتم الاتفاق حولها . لقد ظهرت بداية تبشر بالأمل في احداث التغييرات اللازمة في النظام الاقتصادى خلال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، ولكن للأسف هذه الدفعة لم تستمر ولم تحرز المفاوضات التالية أى نجاح يذكر ، ولم يتحقق الا القليل في الدورة الرابعة لبرنامج التنمية والتجارة خاصة فيما يتعلق بقصتين جوهريتين هما : السلع الأولية ، والديون . وان مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي في باريس قد سار في طريق سدود دون أن يحرز أى نجاح في مفاوضاته .

ان المشاكل قد حددت واقتُرحت الحلول . فاعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، واقامة نظام جديد أكثر عدالة وانصافا هي الحل الوحيد لا مكان لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى

نتعرض له اليوم . لقد حان الوقت لكسر الركود ولا حياء عملية التفاوض والتشاور بروح من التعاون والتنازلات المشتركة . ولن يحرز التقدم الحقيقي الا اذا كانت الدول الفنية على استعداد لاعتبار أن المدونة الاقتصادية ليست مجرد شعار نطلقه للفقراء ولكنها الوسيلة الوحيدة لاقامة نظام عالمي مستقر . ان انكار هذا يكون بمثابة رفض حقيقة ، الا وهي التكافل بين الدول الذي يعتبر حجر الزاوية في النظام العالمي المعاصر .

وعلى الدول المتقدمة أن تضطلع بمسؤولياتها ، وفيما يخصنا نشعر بالحاجة الى العمل على احداث تغييرات على الصعيد الدولي ، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية لتحقيق التنمية السريعة ، واننا نلتزم بمبدأ الاعتماد على النفس .

لقد بدأنا بتنفيذ مجموعة من الاصلاحات واعادة توجيه أهداف سياستنا الانمائية وقد نجحنا في خلق اتجاه قومي الى زيادة الالتزام بمبدأ الاعتماد على النفس للتنمية الاقتصادية . ان حكومة بنغلاديش وضعت برنامجا متكاملا للتنمية الريفية له هدفان : زيادة انتاج المواد الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الميدان ، وتوفير فرص عمل متزايدة للسكان في الريف الذين يكونون ٩٠ في المائة من اجمالي السكان . كما وضعنا أيضا برنامجا لتحديد النسل لمواجهة تزايد السكان ، وهذان البرنامجان هما أساس التنمية في المستقبل .

في الفترة الوجيزة التي عملنا فيها على تنفيذ هذين البرنامجين ، تحققت نتائج واضحة ، كانت مصدر تشجيع لنا للمضي في جهودنا .
اننا نهتم بالتعاون على الصعيد الدولي اللازم لمواجهة التحدي الاقتصادي لأيامنا ،
وندرک ان هذا لن يتحقق الا في جو من السلام . لذلك ، فاننا نتمسك لخدمة قضية السلام ، في
منطقتنا وفي قارتنا ، وفي العالم .

لا زال الاهتمام العالمي بنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي قويا . ان اعلان مؤتمر قمة
كولومبو لدول عدم الانحياز قد لخص موقفنا . واننا نعلم انه طالما لم توفر الضمانات اللازمة للدول
غير النووية ، فان سلامتها سوف تظل مهددة . ان التطورات الاخيرة قد اكدت على اهمية العلاقة
بين الاستخدام العسكري والسلمي للمتفجرات النووية . ان القيمة العملية للتفجيرات النووية للاغراض
السلمية ، يجب ان تقيم بعناية ويجب ان توفر الضمانات اللازمة لتجنب اخطار انتشار الاسلحة
النووية .

ان دراسة موضوع المناطق الخالية من الاسلحة النووية من كافة الزوايا ، قد تمت عن طريق
الامم المتحدة . وقد قدمت عدة اقتراحات لتنظرها الجمعية العامة فيما يتعلق بانشاء مناطق خالية
من الاسلحة النووية في كافة اجزاء العالم . واننا نؤيد المبادرات التي ترمي الى اقامة مثل هذه
المناطق بسرعة .

ان الاعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام الذي اقرته هذه الجمعية ، كان
يرمي الى القضاء على الخصومة بين الدول الكبرى في المنطقة ، والى دعم التعاون بين دول هذه
المنطقة لتوفير شروط الامن فيها . وقد ايدت بنغلاديش ، كدولة ساحلية تقع على المحيط الهندي ،
هذا الاعلان ونعتبر ان المهمة الاولى التي يجب ان تضطلع بها الدول الساحلية ، والواقعة داخل
منطقة المحيط الهندي ، هي اتخاذ موقف موحد بالنسبة لوضع نظام امن وسلام لهذه المنطقة . طالما
لم نتحد في عزمنا على التمسك بمصالحنا المشتركة ، والعدول عن استخدام القوة ضد بعضنا البعض
او التهديد باستعمالها فاننا سنكون قد ابتعدنا القيمة المعنوية لقضيتنا ، ونكون قد جعلنا الشك
يتطرق في صدقنا . اننا ندعو الدول الكبرى للتعاون على تنفيذ الاعلان الصادر عن الجمعية العامة .
بعد كفاح طويل ضد الاستعمار ، فان التزام بنغلاديش بحق تقرير المصير لا يتزعزع . ان

اهتمام المجتمع الدولي يتركز الآن على جنوب افريقيا . ان التطورات الاخيرة في روديسيا تتيح فرصة القضاء على نظام الاقلية غير المشروع في سالزبورى دون مزيد من اراقة الدماء . اننا نؤيد شعب زيمبابوى في كفاحه العادل لاقامة حكم الاغلبية في زيمبابوى المستقلة .

لقد شاركنا تماما في جهود هيئة الامم المتحدة لوضع حد للاحتلال غير المشروع لنايبيا . ان الشروط اللازمة لانتقال هذا الاقليم من سيطرة جنوب افريقيا عليه ، الى الاستقلال ، قد نص عليه القرار رقم ٣٨٥ الصادر عن مجلس الامن . ويجب ان تنفذ هذه الشروط دون مراوغة ، وبسرعة . ان الاحداث التي تدور في جنوب افريقيا الآن ، تبين ان ايام نظام الفصل العنصرى اصبحت معدودة . وندين اجراءات القمع والقهر التي مارستها الحكومة غير الشرعية في هذا الاقليم ازاء هذا المطلب المشروع للعدالة والحرية ونطالب المجتمع الدولي بالقيام تماما بواجباته المتعلقة بازالة هذه الجريمة ضد البشرية .

ان مشكلة الشرق الاوسط التي لم تحل حتى الآن تهدد السلم والامن الدوليين . ان الاحداث المأساوية في لبنان تمثل الخطر الذى يمكن ان ينجم عن هذه الاوضاع . لذلك ، فمن الضروري استئناف كافة الجهود لحل هذه المشكلة . ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق الا على اساس انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وعلى اساس ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الراسخة بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . ان استمرار سياسة التوطين التي تتبعها اسرائيل في الاراضي المحتلة لتغيير الطابع السياسي والاجتماعي والسكاني للمنطقة سوف تخلق المزيد من العقبات لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . وتطبق اسرائيل هذه السياسة ايضا في مدينة القدس ، التي تعتبر من الاماكن المقدسة للاسلام . وكأمة اسلامية لا نستطيع ان نقبل استمرار تدنيس المقدسات الاسلامية في القدس من قبل اسرائيل ، ولا يمكننا ان نقبل سياستها التي تهدف الى ضم المدينة المقدسة .

ونرحب بالتطورات التقدمية في فيتنام بعد نجاح شعبها في تحقيق استقلالها بعد كفاح طويل . ان الكفاح الناجح لشعب فيتنام هو مصدر الهام لنا . ان ظهور جمهورية فيتنام الاشتراكية قد ساهم في الاستقرار السياسي ، وفي ازالة التوتر في المنطقة . ونعتقد ان جمهورية فيتنام اذا ما انضمت الى هيئة الامم المتحدة ، فسوف تخدم قضية الحرية والسلام في العالم . اننا نتطلع بفاغ الصبر الى الترحيب بهذه الدولة في هذه القاعة .

ان مبدأ العالمية يتطلب من كافة الدول التي تستوفي مواصفات العضوية ، ان تنضم لهذه المنظمة . لذلك ، فاننا نؤيد قبول عضوية انغولا فوراً الى هيئة الامم المتحدة . ونود ان تحل بسرعة المشاكل المعلقة في قبرص ، بحيث يمكن للجاليين التركية واليونانية ان تعيشا في امن وكرامة وشرف في الجزيرة . ولقد ايدنا المبادرات التي اتخذت ليجاد حل سلمي للمشكلة . ونعتقد انه لا يمكن حل هذه المشكلة بصورة نهائية ، الا اذا اخذت في الاعتبار التطلعات المشروعة للجاليين التركية واليونانية ، واحترام سيادة ، واستقلال ، ووحدة اراضي ، وعدم انحياز قبرص .

ويجب ان يسمح لكلا الجاليين بالتمتع بالفرص المتساوية في ابداء رأيها في المحافل الدولية .

بالنسبة لبلد مثلنا ، تبلغ نسبة السكان فيها اعلى نسبة في العالم ، فتعتبر موارد البحار ذات اهمية قصوى . لذلك ، فاننا نود ان تستغل هذه الموارد لصالح المحتاجين اليها . ان المجتمع الدولي قد قبل فكرة ان قاع البحار تراث مشترك للانسانية ، ولا يمكن ان نسمح باستغلال هذه الموارد من طرف واحد ، دون ان يؤخذ في الاعتبار احتياجات وحقوق الدول النامية .

اننا نود ان يقر مؤتمر قانون البحار احكاما تحدد الحدود بما يفي بمطالبنا الجغرافية والسكانية . بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة ، فاننا نعتقد ان رسم الحدود العادل لها هو الاساس الوحيد لاي حل مقبول . واننا نؤيد فكرة الاجراءات الالزامية لتسوية المنازعات .

عند استعراض بعض المشاكل السياسية والاقتصادية الحساسة التي تواجهنا الآن ، اود أن انتبهز هذه الفرصة لتأكيد التزام بلادى بمبادئ وأهداف ميثاق هيئة الامم المتحدة . ان تمسكنا الشديد بهذه الاهداف قد دعمه انتمائنا الى مجموعة الدول الاسلامية ، ودول عدم الانحياز ، ومؤتمرات الكومنولث . وتعتبر المبادئ الخمسة لباندونج من الدعائم لسياستنا . وذلك على أساس ان الشعوب تسعى الى تشكيل مصائرهما بدون اي تدخل او ضغط .

وتحقيقا لهذه الاهداف ، فان بنغلاديش ، قد بذلت كافة الجهود الممكنة ، لدعم علاقاتها مع دول المنطقة ، والاقليم الفرعي بصورة خاصة ، وقد اكدنا دائما ، تمسكنا الكامل بسياسة السلام والاستقرار والتعاون مع الدول المجاورة لنا ، على اساس احترام مبدأ المساواة والاستقلال ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ونعتقد في الاقليم الفرعي ، ان دور بنغلاديش سوف يساهم الى حد كبير في اعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية . وقد اتخذنا خطوات هامة لتحقيق هذا الغرض في علاقاتنا مع باكستان . ان علاقاتنا مع افغانستان ، وبوتان ، ونيبال ، قائمة على مبدأ دعم الروابط القائمة بيننا . وعلاقاتنا التاريخية مع سرى لانكا قائمة على الصداقة الدائمة . اما مع بورما ، فاننا نقيم علاقات من الود وحسن الجوار . ونؤمن بأن بنغلاديش تعتبر جسرا بين جنوب اسيا ، وجنوب شرقها ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي وعلاقاتها الثقافية مع شعوب جنوب شرقي اسيا . واننا نولي اهمية لدعم علاقاتنا مع هاتين المنطقتين .

ان تمسكنا بقضايا العالم الاسلامي ، يمتد من المغرب الى اندونيسيا ، ونؤمن بأنه يمكن للشعوب المقيمة في الامم المتحدة ان يساهموا مساهمة فعالة في الجهود المشتركة لاقامة نظام عالمي افضل اكثر استقرارا .

وفي اي استعراض لعلاقاتنا الدولية ، لا يمكننا الا نأخذ في الاعتبار بعض الحقائق الموضوعية التي تتعلق بمنطقتنا .

اني بوصفي رئيسا لوفد بنغلاديش ، اتحدث نيابة عن حكومة وشعب بلد يقع في منطقة يسكنها ربع سكان العالم . ان ظروف المعيشة المؤلمة في جزئنا من العالم ، تعتبر جريمة في النصف الاخير من القرن العشرين . ويجب ان نتحمل مسؤولياتنا ، وان نهذل ما في وسعنا للقضاء على هذه الاوضاع . وعندما ننتقل الى المشاكل التي وصفت بانها ثنائية ، يمكننا ان نقول بكل امانة ، اننا لا نستطيع ان نتحمل الجمود او الركود او المهاترات الكلامية ، لان صبرنا قد نفذ منذ زمن . ان شعبنا عازم على ممارسة حقوقه المشروعة وعلى ان يحسن من ظروف معيشته .

لا اود في هذه المرحلة ان اتحدث طويلا عن مشكلة سحب مياه نهر " فاراكا " ، من طرف واحد حيث أن هذا الموضوع ، قد احيل الى اللجنة السياسية الخاصة . واكتفي بأن اقول ، اننا لم

نأت الى هذا المحفل الدولي لا بداً* مخالفتنا في الرأى مع الاخرين ، او بروح من المواجهة ، ولكننا كدولة لا نستطيع أن نتهاون في بذل جهودنا عندما تهدد مصالحنا الاساسية .
وأؤكد للجمعية العامة ان حكومة بنغلاديش تود ان تحل هذه المشاكل ، واننا نتمسك أيضاً بسياسة حسن الجوار والتعاون المشترك على اساس من السيادة المتساوية وسنواصل دعمنا لكل المبادرات الرامية الى اعادة العلاقات الى مجراها الطبيعي في الاقليم الفرعي .
ان الضغوط المؤسفة التي تتعرض لها منطقتنا ، لم تقلل من عزمنا على دعم سيادتنا كدولة وعلى حماية استقلالنا الحقيقي ، والوفاء* بمتطلبات السلام والاستقرار . ولقد سرنا في هذا الطريق رغم الخسائر في الارواح ، التي تحملناها ، ورغم كل ما تعرض له السكان على حدود بلادنا ، وما من بلد يستطيع أن يفعل أو يضبط النفس اكثر مما فعلنا .
لقد تغيرت الساحة السياسية الى حد كبير ، في الفترة التي مرت منذ التوقيع على ميثاق هيئة الامم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . تغيرت بشكل يفوق كل ما كان يمكن ان يتطرق اليه نهن مؤسس هذه المنظمة . لقد ذكر الامين العام في مقدمة تقريره عن أعمال هذه المنظمة ، التغيرات الجغرافية والسياسية الكثيرة التي حدثت .
ومن أوضح هذه التغيرات اختفاء* الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، واستقلال عدد من الدول في العالم تضاعف ثلاث مرات عن نى قبل ، وكما قال الامين العام :

" . . . يوجد الان مجتمع دولي مكون من دول مستقلة، تحرص على الحفاظ على حريتها

وعلى تسيير مصيرها بصفتها دول ذات سيادة تتمتع بالمساواة في هيئة الامم المتحدة . ولا يمكن ان نقلل من شأن هذا التغير التاريخي الجذرى ولا من اثره على النظام العالمي الذى تسعى حكومات وشعوب العالم الى اقامته في هيئة الامم المتحدة ."
(A/31/1/Add.1)

ان هذا التحول في الخريطة السياسية والجغرافية للعالم ، قد ادت الى تحول آخر في ميزان القوى وهيكلها . ان ظهور عدد متزايد من الدول المستقلة ، قد ادى الى لا مركزية السلطة . وقد ظهرت في الموقف الدولي الان ، مراكز قوى اقليمية في مختلف بقاع العالم .

وتتميز الاوضاع العالمية الان ، بعدم المساواة في العلاقات بين الدول في مجال السكان والقوة السياسية والاقتصادية . فوجود وسلامة دول صغيرة في كثير من انحاء العالم ، مهدد من قبل

دول اكثر قوة . وسنخون مبدأ الاستقلال اذا اخضعنا مصالحنا القومية لمصالح الدول الاكثر قوة منا ،
 او اذا غيرنا من سياستنا القومية لتمكينها من لعب دورها في مجال التدخل في الشؤون الداخلية
 للدول . وسيعرض للخطر ، هيكل التعاون الدولي ، اذا لم تضمن حرية الدول الصغيرة ، والاقل
 قوة في مواصلة سياساتها الاجتماعية والاقتصادية .

ان هذه المنظمة ، قائمة على مبادئ المساواة في السيادة لكافة الدول الاعضاء فيها ، وعلى
 مبدأ وحدة الاراضي ، والاستقلال الاقتصادي والسياسي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
 للدول . وان الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، وحماية حقوق كافة الدول صغيرة كانت ام كبيرة
 لمن المسؤوليات الاساسية لهذه المنظمة . ومن الضروري ، للاضطلاع بهذا الواجب بصورة فعالة ،
 ان تعبر هيئة الامم المتحدة عن التطور في احوال المجتمع الدولي . ان التغييرات الجغرافية والسياسية
 التي حدثت خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية ، تتطلب توسيع دور هيئة الامم المتحدة
 كأداة لحل المنازعات الدولية وللحفاظ على الامن والسلام . ان الدور المفيد الذي تستطيع ان تلعبه
 هيئة الامم المتحدة في هذا الشأن لم ينفذ بالكامل حتى عندما ضاقت حدود هيكل القوى في العالم
 ان الفوارق بين الدول اصبحت اكثر وضوحا . ولقد استرعت انتباهنا فجوات في نظام هيئة الامم
 المتحدة كوسيلة للحفاظ على الامن والسلام الدوليين . واذا كان لهيئة الامم المتحدة ، أن تثبت
 فائدتها ، فان عليها ان تكيف نفسها حسب تغير الظروف . وقد يكون من المفيد ان نحول انتقانا
 لهيئة الامم المتحدة الى استعراض بناء دورها الاساسي كوسيلة للحفاظ على السلام والامن الدوليين

ان مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز المنعقد في كولومبو ، ان أكد على تمسك الدول الأعضاء فيه بعباءة هيئة الأمم المتحدة وميثاقها ، دعم ثقتنا في أن هذه المنظمة يمكنها أن تخدم مصالح الانسان في العالم . ان الاعلان الصادر عن مؤتمر كولومبو يشيد بهذه الهيئة التي تشمل ضمير المجتمع الدولي .

لقد قدم مؤتمر القمة توصيات محددة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة . وتمشيا مع روح الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة ، ولاتخاذ خطوة بناءة الى الامام ، فان وفدى يعرض على الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها بندا بعنوان دعم دور هيئة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين . ومناقشة هذا الموضوع يجب أن تشمل - في رأينا - مايلي :
اولا - الاستعراض الشامل للتغيرات الجغرافية والسياسية التي حدثت منذ نشأة الأمم المتحدة ، وأثرها على العلاقات بين الدول . ثانيا - دراسة دور أوسع لهيئة الأمم المتحدة ، وضرورة مواجهة التغيرات الجغرافية والسياسية . ثالثا - تقديم توصيات محددة لدعم دور هيئة الامم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وحماية الحقوق المتساوية لكافة الدول .

اننا وافقت الجمعية على هذا الاقتراح ، فاننا سنكون على استعداد ، لتقديم مذكرة حول هذا الموضوع تتضمن مقترحاتنا بالتفصيل . ويمكن ان ننظر دورة خاصة للجمعية العامة في هذا الاقتراح كحل بديل . ان مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز قد نادى بعقد دورة خاصة للجمعية العامة في تاريخ لا يتعدى ١٩٧٨ لدراسة موضوع نزع السلاح والأمن . ويمكن أن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة الخاصة المقترحة بند يستعرض دور هيئة الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وحماية الحقوق المتساوية لكافة الدول .

ختاما أود أن أشيد بذكرى الرئيس ماوتسي تونغ . اننا نعرب للحكومة وشعب الصين عن أسفنا لوفاته . لقد تحدث آخرون بفصاحة عن الرئيس ماو وعن المعجزة التي حققها خلال حياته . وعلى هذا العالم أن يستفيد من الدرس الذي لفته لنا الرئيس ماو وشعب الصين العظيم . انه مثل روح القيادة التي وحدت ربع الجنس البشرى وكرست جهودها لملاحقة التنمية الوطنية . ان تاريخ الشعب الصيني تحت قيادته هو تاريخ القدرة غير المحدودة للصينى الانسانى ، وبقائه اراءته كمصدر الهام لكفاح الانسان حتى نهاية الزمن .

الرئيس : لقد استمعتم الآن الى المتحدث الأخير في المناقشة العامة لهذا اليوم . ونظرا الى أننا قد تأخرنا ، فعلى الذين طلبوا التمتع بحق الرد أن يمتنعوا بهذا الحق في نهاية جلسة بعد ظهر الغد .

انتهت الجلسة الساعة ١٩ / ٣٥